Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 5 April (2020): 91 - 121

محددات تمكين المرأة الريفية بمحافظة المنوفية

فؤاد عبداللطيف سلامة، خالد عبدالفتاح علي قنيبر، عزيزة محمود طه حمودة، هالة صابر عمار

قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى . كلية الزراعة . جامعة المنوفية

Received: Feb. 4, 2020 Accepted: Feb. 15, 2020

الملخص :

استهدف هذا البحث توصيف مستوى تمكين الريفيات بمنطقة الدراسة ، والتعرف على علاقة التمكين بالمتغيرات المستقلة المدروسة ، والتعرف على درجة الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الحادث *لتمكين* الريفيات المبحوثات، وأخيراً التعرف على أهم معوقات تمكين المرأة في ريف محافظة المنوفية وعلى أهم المقترحات لمواجهة هذه المعوقات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم أختيار عينة بحثية عشوائية بلغ قوامها 400 مبحوثة من ربات الأسر، وتم جمع البيانات من قريتين بقري محافظة المنوفية وهما قرية ميت أبو الكوم التابعة لمركز تلا و قرية زاوية الناعورة التابعة لمركز الشهداء بواقع 200 مبحوثة من كل قرية، واستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات. وقد استخدم العديد من الاساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار فروضها منها أساليب الاحصاء الوصفي ومعامل الإرتباط البسيط، *والتحليل* الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise، وكذلك استخدامت الدرجات التائية ومعامل ألفا كرونباخ. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن مستوى تمكين المبحوثات يتراوح مابين الفئة المتوسطة والمرتفعة، حيث أن نحو 44,5% منهن يقعن في فئة التمكين المتوسط، أما نحو 42% من المبحوثات تبين أن مستوى تمكينهن مرتفع، كما تبين من نتائج التحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد وجود تسعة متغيرات مستقلة تساهم في تفسير التباين الحادث في درجة تمكين الريفيات المبحوثات، وقد أستطاعت هذه المتغيرات تفسير حوالي 35% من التباين الحادث في درجة تمكين الريفيات المبحوثات .

الكلمات الدالة: التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، المرأة الريفية

المقدمة والمشكلة البحثية:

تعد التنمية مطلباً أساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، حيث تقاس بمدى تقدم هذه المجتمعات ، لذلك نالت حظاً من الاهتمام فى حشد الطاقات البشرية الموجودة فى المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، وأصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءاً أساسياً فى عملية التنمية ذاتها (رفيقة سليم ,1997: ص21).

وتقوم المرأة بدور استراتيجى في حياة المجتمعات، لذلك لايمكن لأى مجتمع أن يسير في طريق التنمية الشاملة والمستدامة بدون مشاركة إيجابية وفاعلة من المرأة ، فتهميش دور المرأة في العملية التنموية يؤدى في النهاية إلى تنمية مشوهة طالما تم إغفال دور ركن رئيسي يشكل نصف المجتمع (نجلاء الحوامدة ,2009:ص5).

وترتبط قضية تنمية المرأة بالتنمية البشرية بشكل عام ، فالمرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنسانى ، وهى تؤدى دوراً أساسياً في تطويره وتنميته ، وحيث أن التنمية أصبحت تعنى عملية توسيع الخيارات أمام الناس لضمان حياة كريمة ، فإن مفهوم التنمية البشرية قد اتسع ليشمل أبعاداً أساسية هى : التمكين ، التعاون ، الإنصاف ، الاستدامة ، والأمن (سبيكة النجار , 1997: ص117).

وتعد قضية تمكين المرأة من القضايا المهمة والتي حظيت باهتمام دولى وقومى، وأصبح مفهوم التمكين من أكثر المفاهيم تبادلاً في المؤتمرات الدولية، لأنه من المؤشرات الدالة على وضع المرأة في المجتمع، ومن ثم مقياس لتقدم المجتمع ودليل على ديمقراطيته، ولذا تولى الدول في سياستها القومية المزيد من الاهتمام لتمكين المرأة وتحديد القضايا التى تواجهها وتقف حجر عثرة أمام تقدمها ومنها : القضاء على الفجوة النوعية وعدم المساواة بينها وبين الرجل في العديد من المجالات والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة (هند محمود ,2014:ص130).

والتمكين جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع التى تعلى من قيمة العمل وينتقل بالمرأة من مجرد مستهلك الى مشارك ومنتج في كافة نواحى الحياة (المجلس القومى للمرأة، 2006: ص11). ومن هنا فإن تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل هو السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار وعادل ومتقدم، وهما شرطان لتحقيق الأمن السياسى والإجتماعى والإقتصادى والثقافى، والبيئى لدى الشعوب، وتمكين المرأة أضحى منذ منتصف تسعينات القرن الماضى مصطلحاً تنموياً عالمياً، ومطلباً ضرورياً لممارسات تنموية نستهدف تحقيقه , وكذلك أضحى مجالاً بحثياً متميزاً، يتسم باهتمام العديد من المجالات والأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأيضاً قانونياً (فاتن عبد الحليم ,2012 : ص9).

وبناء على ماسبق يمكن النظر إلى التمكين على أنه وسيلة للقضاء على جميع مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات , ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينهم من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار (إقبال السمالوطى ,2007:ص93).

ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً من قبل الدولة المصرية بقضية تمكين المرأة في محاولة لتفعيل دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال التصديق على العديد من المعاهدات الدولية، وإصدار وتعديل بعض القوانين التي تعمل على تمكينها وتوعيتها بحقوقها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، إلا أنه مازالت المرأة تعانى الكثير من الأوضاع التي تعوق حصولها على كامل حقوقها سواء على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى أو العام، ويجب الإشارة هنا إلى أن المشكلة ليست في مستوى تمكين المرأة مقابل الرجل فقط ، بل تعدت ذلك ليصبح مستوى تمكين المرأة في الريف مقابل المرأة في الحضر، لذا وجب الاهتمام بالمرأة الريفية ومن ثم حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم (62/ 136) لعام 2007 يوما عالميا للمرأة الريفية وذلك تسليما بما تضطلع به النساء الريفيات من دور فعال داخل المجتمع (المجلس القومى للمرأة, 2013:ص6).

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتمكين المرأة على كل من المستوى العالمى والقومى إلا أن هناك قصوراً في هذا التوجه خاصة بالنسبة للمرأة الريفية يجب معرفته، حيث أن المرأة الريفية تعانى من عدة مشكلات حقيقية سواء على المستوى التعليمى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، ومن هنا وجب الاهتمام بالمرأة الريفية لتشجيعها للقيام بأدوارها التنموية داخل المجتمع من خلال تمكينها بالمستوى الذى تطمح الوصول إليه، وفي ضوء ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة في محاولتها الأجابة عن التساؤلات التالية :

1- ما مستويات تمكين المرأة الريفية ؟
2- ما العوامل المرتبطة والمؤثرة على تمكين المرأة الريفية ؟
3- ما معوقات تمكين المرأة الريفية ؟
4- ما المقترحات اللازمة لمواجهة تلك المعوقات ؟

أهداف الدراسة:

انطلاقاً من أبعاد المشكلة البحثية السابق ذكرها فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توصيف مستويات تمكين المرأة الريفية بمنطقة الدراسة.
2- التعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على تمكين المرأة الريفية.
3- التعرف على أهم معوقات تمكين المرأة الريفية والحلول المقترحة لمواجهتها.
4- التعرف على أهم الحلول المقترحة لمواجهة معوقات تمكين المرأة الريفية.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

أولاً: مفاهيم أساسية

تمكين المرأة : Women's Empowerment

بفحص تعريفات مفهوم تمكين المرأة والتى وردت بكل من :Vanessa (1987)، سبيكة النجار (1997)،Mentosk (1991)، التل (2000)، الخلف (2000)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (2000)، أمانى صالح (2002)، نشوى ثابت (2004)، إجلال حلمى (2003)، سهام عبد السلام (2005)، Molhotra *et al* (2006)، ملحم (2006)، سهير حوالة وسمير القطب (2007)، إقبال السمالوطى (2007)، حنان فرج (2007)، غادة موسى (2008)، أبو النصر (2009)، الخرشة (2010)، مديحة عبادة (2011)، Varghese (2011)، عالية محمود (2011)، فاتن عبد الحليم (2012)، نادية العزاوى (2012)، شيماء الوليلى (2015)، مروه عبدالله (2016)، يتضح أن تمكين المرأة هو العملية التى يمكن من خلالها أستخدام السياسات العامة والاجراءات التى تهدف إلى دعم المرأة وتوفير فرص أكبر لها للمشاركة فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتعليمية والصحية وغيرها من مجالات الحياة من خلال تقوية قدرتها وأعتمادها على ذاتها وصولاً إلى مشاركتها فى صنع القرارات التى تؤثر فى مختلف مؤسسات المجتمع، وتغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعى.

ثانيا: مستويات تمكين المرأة

يري خورى (2006: ص3) أن مستويات تمكين المرأة تتمثل في :

1- المستوى الأول: الخدمات الأساسية ويتضمن تمكين المرأة من الخدمات التعليمية والصحية ومستوى تأمين الحاجات الغذائية ومستوى الدخل المتحقق، وتعتبر المرأة فى هذا المستوى مجموعة خاصة متلقية للاحتياجات المادية وتعكس مستوى ضعيف من التحكم.
2- المستوى الثانى: سهولة الحصول على الموارد حيث إن درجة الإنتاجية المتدنية للمرأة تنبع من محدودية الحصول على موارد التنمية ووسائل الإنتاج المتوفرة فى المجتمع مثل الأرض – القروض – العمالة والخدمات، وتمكين المرأة يعنى قدرة المرأة على ممارسة كافة الأعمال لكسب مزيد من الفرص للحصول على نصيبها العادل والمتساوى من الموارد المختلفة سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع وبالتالى القضاء على الفجوة.
3- المستوى الثالث: عملية الإدراك والوعى فى التمكين ويعنى التصدى للمعتقدات والممارسات السلفية التى تخص المرأة مع أسبابها، على أن تدرك أن مشاكلها ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعى يحد من قدراتها وإمكاناتها وليس عن نقص كفاءتها.
4- المستوى الرابع : المشاركة وهذا يعنى مشاركة المرأة فى عملية تحديد الاحتياجات – تعريف المشكلة – تخطيط المشروع – الإدارة – التنفيذ والمتابعة والتقييم, إضافة إلى المشاركة المتساوية، وهى أن تنضم المرأة إلى المجتمع ومشروعاته وتشارك فى صنع القرار بنفس نسبة وحجم وجودها فى هذا المجتمع، وهذه الفجوة كأكثر المظاهر وضوحاً للمشاركة أو عدمها.
5- المستوى الخامس: التحكم ويعنى هنا توازن القوى بين المرأة والرجل، فلا يهيمن أحدهما على الأخر، وتبرز الفجوة من عدم المساواة فى القوة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة كتحكم

الزوج بالزوجة فى حياتها المنزلية وعملها وعائد عملها، فتكون الفجوة هنا بين الجهد المبذول والتحكم بعائد العمل .

ثالثا: أهمية التمكين

تتلخص أهمية التمكين في الاهتمام بالعمل الداخلى والخارجى، بناء روح التعاون والإيثار، بناء الثقة بالنفس وبالآخرين، الأمانة فى القول والعمل، الاتصال الفعال والحوار الهادئ، الاهتمام بعناصر الوقت والجهد والتكلفة، المشاركة فى الرأى والتعويض الفعال واحترام القانون، الجودة العالية والتفتح والثقافة، الاهتمام بالعنصر الإنسانى والعمل بروح الفريق، الإيمان بقدرة المواطنين على العمل والتحسين المستمر (وفاء أحمد، 2001: ص ص 106-109).

رابعا: مؤشرات تمكين المرأة

انطلاقا من أن تمكين المرأة يتمثل فى مجمل العلاقات المجتمعية والإنتاجية، وأن أنماط التمكين تتعدد بتعدد مجالات الحياة التى من خلالها تسهم المرأة، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً فى رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها، يحدد البعض مؤشرات تمكن المرأة فيما يلى: المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية فى حياتها سواء المشتريات الصغيرة أوالكبيرة ، والتوقيت بين كل طفل وأخر، وقبول حق تعليم الابنة وحريتها فى اختيار شريك الحياة فى إطار أحكام الدين والأخلاق ، الحراك Mobility أى حرية الحركة والانتقال خارج المنزل، وزيارة الأسرة والأقارب، وشراء مستلزمات الأسرة أو مستلزمات الإنتاج إذا كانت صاحبة عمل والذهاب إلى الطبيب عند الضرورة، الأمان الاقتصادى Economic Security بأن تكون صاحبة عمل بمعنى تحقيق رغبتها فى إقامة مشروع خاص بها سواء داخل المنزل أو خارجه، واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجى أوالتجارى، وإدارته بنفسها وحصولها على العائد المادى منه وتحكمها فى عملية التمويل بالاقتراض وتحمل مسئولية السداد، أن تكون لها ملكية خاصة وتمتلك أصول المشروع وأن يكون لها حساب فى البنك، ابداء الرأى فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل، والمعاملة المتساوية بين البنت والولد، والحرية المسئولة فى ضوء الشريعة، وأن تغرس قيم العمل والإنجاز والمساواة فى أبنائها، إضافة إلى السلوك الإدارى المنظم لموارد الأسرة، الإلمام بحقوق المرأة القانونية والسياسية، الاندماج فى أنشطة الجمعيات غيرالحكومية والأحزاب السياسية وفى الانتخابات وجمعيات صاحبات الأعمال حتى يكون لها صوت مؤثر فى السياسات الاقتصادية للدولة (زيتون، 2000: ص ص81-82، إجلال حلمى، 2003: ص ص161-162) .

كما قد أورد إنكر (1996: ص ص190- 191) بعض المؤشرات التى يمكن من خلالها قياس قوة المرأة والدالة على تمكين المرأة كما يلى: قدرة المرأة على التحكم فى قراراتها الخاصة بنشاطها الإنتاجى والاقتصادى، بما فى ذلك حرية الحركة، والتحكم فيما ينتج عن هذا النشاط من أجر أو دخل، قدرة المرأة على التحكم فى خدمات الغير لها (أفراد الأسرة غير المأجورين أو المعاونين بأجر) الذين يحلون محلها فى القيام بأعباء المنزل أو العناية بالأطفال، قدرة المرأة على التحكم فى نوعية بناء الأسرة من حيث التركيب (ممتد/ غيرممتد) وكذلك القدرة على التحكم فى حجم الأسرة ومدة استمرارها، درجة التفاوت فى نصيب الرجل والمرأة فى نسبة الوقت الذى ينفق فى الأنشطة التى تدر دخلاً، والوقت الذى ينفق فى التسلية والترفيه، النسبة المئوية لما تدفعه المرأة من نفقات لها ولأولادها من مالها الخاص، عضوية المرأة فى جماعات اقتصادية واجتماعية رسمية وغير رسمية (مثل جمعيات الإقراض والتعاونيات... إلخ)، درجة التفاوت بين أجر الرجل وأجر المرأة، أو دخلهما من الأنشطة الإنتاجية داخل الوحدة المعيشية، قدرة المرأة على إبداء الرأى (إن لم يكن اتخاذ القرار فى المسائل التى تؤثر على حياتها) مثل المشتريات الأساسية، أو بناء المنزل، أو حجم الأسرة. أى قدرة المرأة على القيام بدوراً هاماً فى القرارات التى لا

توصف بأنها قرارات نسائية نمطية، مثل ماذا تأكل الأسرة وطريقة تنسيق المنزل وغير ذلك .

خامسا: أنماط تمكين المرأة فى المجتمع

يعتبر التمكين من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كأحد العناصر المهمة في تنمية المجتمعات، فهو يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها. وتكشف الدراسات التي تتعلق بالموضوع أنه رغم الاختلاف في توسيع أو تضييق مجالات التمكين إلا أنه يصب في مفهوم القوة، باعتباره يحقق للمرأة القدرة على التحكم في ظروفها وفرصها، إضافة إلى قدرتها على ممارسة حقها في الاختيار والمشاركة دون تمييز من الجنس الآخر، لذلك نلاحظ أن مفهوم تمكين المرأة واسع يشمل جميع نواحي الحياة (العجمى ,2017: ص72) لذلك يمكن تقسيم هذا التمكين إلى عدة نواحي وهي:

أولا: التمكين الاجتماعى للمرأة: ويقصد به قدرة الأفراد على التحكم بحياتهم واكتسابهم المهارات والخبرة التى تساعدهم على حل مشاكلهم مما يزيد من ثقتهم بأنفسهم، وقدرتهم بالاعتماد على ذاتهم (سالى المهدى، 2008: ص36)، ويعنى التمكين الاجتماعى للمرأة الريفية أن تمارس المرأة الريفية كل صلاحياتها وقدراتها فى سبيل بناء ثقافة اجتماعية قوية تحد مما يطلقون عليه السيطرة الذكورية وتتمحور نماذج تمكين المرأة حول كيفية التعامل مع بعض الحلول العلاجية للمشكلات والتى تعتمد على القدرات الفردية والجماعية (شيماء السكرى , 2016:ص710).

ثانيا: التمكين الاقتصادي للمرأة: يعرف على أنه عملية تحقيق ووصول المرأة للموارد الاقتصادية والتحكم بها على مبدأ المساواة، وضمان أنها تستخدمه لزيادة السيطرة والتحكم في تنظيم حياتها وحياة أفراد آخرين لتحقيق التنمية. (Samman Emma, 2016)

ثالثا : التمكين السياسى للمرأة: يعد التمكين السياسى هو الداعم للتمكين الاقتصادى والاجتماعى فالتمكين السياسى يعنى بشكل مباشر دفع المرأة الريفية إلى المشاركة السياسية، ولو على حساب دورها فى تربية الأبناء (حسين، 2013 : ص149) ، فمفهوم التمكين السياسى للمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً، بتحقيق ذات المرأة على أرض الواقع، وذلك بتعزيز قدرتها فى المشاركة السياسية، من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة فى كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية، أى ايصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار فى المجتمع والبرلمان، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الأنمائى للمرأة مقياساً ليقيس مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، وذلك اعتماداً على حصة النساء فى البرلمان (بلول، 2009: ص 7-8).

سادساً: النظريات المفسرة لتمكين المرأة في المجتمع

يوجد العديد من النظريات التي قدمت لتفسير ظاهرة تمكين المرأة في المجتمع منها ما يلي:

أولاً: نظرية الحاجات الإنسانية

تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها ماسلو Maslow أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوي وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوي الحاجة إلى الامن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي اشباعها قبل التحرك لمستوي أعلي من الحاجات علي السلم الهرمي (العزبي، 1999 : ص ص41-42).

ومن هنا يمكن القول أن مستويات تمكين السيدات الريفيات تتباين وفقاً للمستوي الذي تقف عنده كل سيدة من هرم الحاجات الإنسانية فهناك فئة من السيدات

مازلنا يبحثن عن إشباع الحاجات الفسيولوجية، في الوقت الذي تسعي فيه فئة أخري إلى اشباع الحاجة إلى الأمن، في حين تسعي فئة ثالثة إلى اشباع الحاجة إلى الحب والانتماء، وهكذا ولعله من المرجح كذلك أن الاختلاف في مستوي الحاجات الإنسانية للسيدات الريفيات وفقاً لهذه النظرية، يتوقف علي بعض الخصائص والسمات المميزة لهؤلاء السيدات مثل: العمر، والمستوي التعليمي، ومستوي الانفتاح الثقافي، ومستوي الدافع الاحرازي، والمستوي المعيشي لهؤلاء السيدات الريفيات واستناداً إلى هذه النظرية كذلك يمكن القول أن بعض السيدات الريفيات إنما يسعين لتحسين مستوي تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليقابلن مستوي احتياج أعلي مثل الحاجة إلى الشـعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات (أمل سالم، 2013: ص 37).

ثانياً: نظرية التبادل الاجتماعي

وتتم عملية التبادل الاجتماعي من خلال تفاعل الأفراد التقابلي وجهاً لوجه عاكسة الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤدية الى إقامة قاعدة لعملية التبادل فيما بينهم مبنية علي أهداف التبادل الاجتماعي التى لا تتمثل في مجرد الحصول علي الأرباح المادية فقط، بل تشبع الاهداف التي يسعي الأفراد للحصول عليها من خلال الدخول في علاقات تبادلية لتشمل الاستحسان، والتقدير، والقبول الاجتماعي، والاحترام، والحب، والأمن، ومن الطبيعي أنه كلما أدي نشاط معين إلى حصول الأفراد علي قدر كبير من المكاسب السابقة كلما زادت درجة قيامهم بهذا النشاط (Turner, 1982: 245) .

ولتفسير أسباب تباين مستويات تمكين الريفيات في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي يمكن القول بأن السيدات الريفيات يستجبن لجهود الدولة لتمكينهن ليحصلن علي مكافآت معينة، ويتوقف ذلك علي مدي اقتناعهن بأن الجهد والوقت والموارد الأخرى التي سوف يبذلنها لكي يستجبن لجهود التمكين سوف تعود عليهن في المقابل بمنافع شخصية أكبر وإسرع من تلك التي يمكنهن الحصول عليها بالمصادر الأخرى المتاحة أمامهن إذا ما استثمرنا فيها ذلك الجهد والوقت والموارد، مما يمكن معه القول أن تباين مستويات تمكين السيدات الريفيات أنما يتوقف علي حجم الفوائد التي سيحصلن عليها من دخولهن في عملية التبادل الاجتماعي مع النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهن، ولعله من الواضح أن الموارد المتبادلة ليس من الضروري أن تكون من نفس النوع، علي سبيل المثال قد تستجيب المرأة الريفية لجهود التمكين من خلال تخصيص جزء من وقتها لتحقيق هذا الفرض وأيضاً من خلال تقديم النصح والمشورة لغيرها من السيدات للاستجابة لجهود الدولة في تمكينهن وذلك في مقابل الحصول علي مساعدات اقتصادية نظير ما قدمت من وقت وجهد لإنجاح عملية التمكين، أو في مقابل التقدير والاحترام واحترام مكانتها القيادية داخل المجتمع المحلي (أمل سالم، 2013 : ص39).

ثالثاً: نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي

تعتمد نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي لبارسونز علي المفترضات والمفاهيم الخاصة بثلاث فلسفات رئيسية هي: النفعية والوضعية والمثالية، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يسعون الى تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهداف يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية، كما أن سلوك الأفراد أيضاً يكون محدوداً بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر علي قدراتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة (Elezaby, 1985, p22).

ووفقاً لهذه النظرية فإن السيدات الريفيات أثناء سعيهن لتحسين المستوي المعيشي لأسرهن وإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، سوف يلجأن الى المفاضلة ما بين عدة بدائل قد تتأثر ببعض العوامل الثقافية والمعيارية السائدة بالمناطق الريفية مثل: مستويات الانفتاح الثقافي السائدة، والتخطيط للمستقبل، ومستوي التماسك الأسري، ومستويات الطموح (مروة عبدالله، 2016 : ص88).

رابعاً : مدخل الصراع القيمي

لمفهوم " القيمة " معان وتفسيرات متعددة، إلا أن معظم التعاريف المقترحة في علم الاجتماع تتفق علي وجود عنصر واحد بعينه في كل تعريف، وهو ذلك العنصر القائم في كل قيمة كتعبير عن الغايات والاهداف النهائية، أو كتحقيق لكل أغراض الفعل الاجتماعي، ويمكن تعريف القيم علي أنها الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعياً، والتي تدخل في عمليات التعلم والتنشئة *الاجتماعية* (أحمد، 1985: 316)، ويمكن تفسير أسباب تباين مستويات تمكين السيدات الريفيات، في ضوء تصارع قيمتين احدهما يفرضها نمط الحياة التقليدي للمرأة الريفية، والذي يترتب عليه تهميش دور المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية، وإلزامها بالبقاء داخل المنزل لرعاية الزوج وشئون الأسرة، علاوة علي إهمال تعليمها ومحدودية فرص خروجها للعمل، ولاشك أن هذا النمط من الحياة التقليدية للمرأة الريفية لا يشجع كثيراً علي تحسين مستويات تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وحتى في حالة قيام الدولة بتوفير خدماتها الرامية إلى تحسين مستويات تمكين المرأة، فإن درجة استفادة المرأة الريفية من هذه الخدمات غالباً ما تكون ضعيفة بسبب القيم التقليدية التى تحد من فرص استفادة المرأة الريفية من مثل هذه الخدمات، أما القيمة الأخرى هى نمط جديد تخطط له الحكومة وتنادي به منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وهو نمط يشجع علي تفعيل دور المرأة في الحياة الاجتماعية، وتنمية معارفها ومهاراتها وقدراتها، مع الاهتمام بتعليمها ومحو أميتها، وتأهيلها للالتحاق بسوق العمل، كي تحظي بفرص متكافئة مع الرجل، ولعل هذه القيم الجديدة تشجع علي تحسين درجة استفادة المرأة الريفية من جهود وخدمات التمكين التي تبذلها الدولة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وعلي ذلك يمكن القول أن التباين في مستويات تمكين السيدات الريفيات سيظل قائماً بالقدر الذي يبقي فيه الصراع القيمي بين القيمتين السابقتين (أمل سالم، 2013 : ص40-41).

وبناء على ما سبق فإن الدراسة الحالية تعتبر نظرية الفعل الإجتماعى الإرادي لبارسونز هى أفضل المداخل النظرية المفسرة لتمكين المرأة فى المجتمع حيث يمكن في ضوء هذه النظرية التوصل إلى مجموعة محددة من المتغيرات القابلة للإختبار، والتي يفترض أنها تساهم في تفسير جزء من التباين في مستوى تمكين المرأة الريفية.وعلى ذلك يمكن إعتبار نظرية الفعل الاجتماعي الارادي لبارسونز هي المنطلق النظري الرئيسي لهذه الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة :

توافرت للمراجعة 46 بحثاً ودراسة، أمكن تصنيفها وفقاً لوحدات البحث إلي :

أولاً : الدراسات والبحوث التى أجريت فى بيئات مصرية: وعددها 24 دراسة وهي: إجلال حلمى (2003)، الهادي (2003)، نشوى ثابت (2004)، خليفة، إبراهيم، ومحمد سليمان (2005)، حنان فرج (2007)، سهير حوالة، وسمير القطب (2007)، سالي المهدي (2008)، نيفين، محمد، وايمان عطا الله (2009)، إبراهيم، محمد سليمان، وأحمد دراز (2009)، أمل عفيفي (2009)، حسن (2010)، هناء ندا (2011)، ايناس الشيخ (2011)، فاتن عبدالحليم (2012)، أمل سالم (2013)، هند محمود (2014)، غادة عبدالموجود (2014)، منى نجم (2015)، شيماء الوليلى (2015)، سها عوض (2017)، مروة

عبدالحميد (2018)، إيمان حسين (2018)، شرين سليمان (2013)، آيات مصطفى (2018).

ثانيا : الدراسات التى أجريت فى بيئات عربية : وعددها 13 دراسة وهي: درويش (2004)، ندي هديوة (2006)، كوكب داية، وهيام بشور (2006)، صندوق الأمم المتحدة (2007)، عليمات (2008)، مريم الأسود (2008)، بن يزة (2010)، الخرشة (2010)، نرمين سليمان (2011)، عالية محمود(2011)، نادية العزاوي (2012)، الكندرى (2015)، مريم بنى هانم (2015).

ثالثاً- الدراسات التى أجريت فى بيئات أجنبية : وعددها 9 دراسات وهي: (Aysa Dayi ، 2005)، (Mona M.Kaidbey، 2003)، Stewart Eileen ، (Escwa، 2004)، (Paulsmoncialuise، 2002)، (Wakoko Florence، 2003)، William Jill،(Aladuwake Seela، 2003)، (SohalRamanieet، 2003).

وبفحص الدراسات السابقة التى أجريت على المستوى العالمى والعربى والمصرى، يتضح أن هناك بعض الدراسات تتصل بالدراسة الراهنة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما يتضح من مراجعة تلك الدراسات أنها استخدمت عدة مناهج بحثية، وعدة أساليب لجمع البيانات، وأنواع مختلفة من العينات، إضافة الى مجالات مختلفة من التمكين ، وفيما يلي رؤية تحليلية لتلك الدراسات : (1) المنهج المستخدم فى الدراسة : اتضح أن هناك العديد من المناهج البحثية منها منهج دراسة الحالة كما فى دراسة (إجلال حلمى ، 2003)، ودراسة (سالى المهدى، 2008)، ومنهج المسح الإجتماعى كما فى دراسة (أمل عفيفى، 2009) ، (نيفين محمد وإيمان عطاالله، 2009) ، (حسن، 2010) ، (ندى هديوة، 2006) ، (الخرشة، 2010) ، (إيمان طايع ، 2012)، المنهج الوصفى كما فى دراسة (سهير حواله وسمير القطب، 2007) ، (نشوى ثابت، 2004) ، (فاتن عبدالحليم، 2012) ، (بن يزة، 2010) ، (هناء ندا، 2011) ، المنهج التجريبى كما فى دراسة (إبراهيم وأحمد دراز، 2009) وشبه تجريبى كما فى دراسة (حنان فرج، 2007) والمنهج التاريخى كما فى دراسة (مريم الأسود، 2008)، والمنهج المؤسسى والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم كما فى دراسة (نرمين سليمان،2011). (2) إسلوب جمع البيانات : اتضح أن هناك العديد من الأساليب المستخدمة فى جمع البيانات منها المقابلة المقننة، كما فى دراسة (عليمات، 2008)، ومقابلة مفتوحة: كما فى دراسة (إبراهيم وأحمد دراز،2009) ومقابلة شخصية بإستخدام إستمارة الإستبيان : كما فى دراسة (حنان فرج، 2007) ودراسة (خليفة، ومحمد سليمان، 2005) ودراسة (ندى هديوة، 2006) ودراسة (سالى المهدى، 2008) ودراسة (نيفين محمد وإيمان عطاالله، 2009) ودراسة (أمل عفيفى، 2009) ودراسة (الخرشة، 2010) ودراسة (هناء ندا، 2011) ودراسة (العزاوى، 2012) ودراسة (أمل سالم،2013)، والإستبيان البريدى كما فى دراسة (الهادى،2003) وإحصاءات وتراث نظرى: كما فى دراسة (إجلال حلمى، 2003). (3) نوع العينة : إستخدمت أنواع مختلفة من العينات منها، العينة التجربية والعينة الضابطة كما فى دراسة (إبراهيم وأحمد دراز، 2009) وعينة عشوائية منتظمة كما فى دراسه (خليفة ومحمد سليمان، 2005)، و(الهادى، 2003) وعينة عشوائية بسيطة كما فى دراسه (ندى هديوة، 2006) و(العزاوى، 2012) وعينة عمدية كما فى دراسة (حسن، 2010). (4) مجالات التمكين: تناولت الدراسات مجالات ومستويات مختلفة للتمكين كمايلى: التمكين الإقتصادى كما فى دراسة (عليمات، 2008)، و(إجلال حلمى، 2003)، ودراسة (أمل عفيفى، 2009)، التمكين السياسى كما فى دراسة (حسن، 2010)،ودراسة (بن يزة، 2010)، ودراسة (الخرشة، 2010)، ودراسة (هناء ندا، 2011)، ودراسة (إيمان طايع، 2012)، التمكين الإجتماعى والإقتصادى كما فى دراسة (إبراهيم وأحمد دراز، 2009)، التمكين الإقتصادى والإجتماعى والسياسى كما فى دراسة (حنان فرج، 2007) ، (أمل

سالم : 2013)، التمكين الكيفى والمهنى والإقتصادى والإجتماعى كما فى دراسة (نشوى ثابت، 2004).

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي أجريت في مجال تمكين المرأة ، يمكن الخروج بالملاحظات التالية: اتفقت بعض الدراسات السابقة التى تم طرحها فى هذا السياق على استخدام منهج المسح الاجتماعى والمقارن وكذلك منهج دراسة الحالة وهناك اتفاق على استخدام الاستبيان ودليل المقابلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، إلا أن أوجه الاختلاف تمثلت فى مجتمع الدراسة، حيث ركزت الدراسة الراهنة على محافظة المنوفية، لم تتفق الدراسات السابقة على تعريف موحد لمفهوم التمكين، كما لم تتفق كذلك على أسلوب قياس تمكين المرأة، مما يستدعي ضرورة التعرض لعدة تعريفات لهذا المفهوم وكذا التعرض لأساليب القياس المختلفة حتى يتسنى تبني مفهوم ومن ثم أداة للقياس أكثر دقة، معظم الدراسات السابقة قد تناولت مفهوم تمكين المرأة من خلال التركيز على أحد المحاور التي يتبنها هذا المفهوم دون تبني المفهوم الأكثر شمولا والذي يتضمن كل المحاور مثل (المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي، المحور السياسي).

الإجراءات البحثية

أولاً: المجال الجغرافي والبشرى للدراسة

أجريت الدراسة في محافظة المنوفية، وقد تم اختيار مركزين روعي في اختيارهما تباين المستوى التنموي، وبناءً على ذلك تم اختيار مركزى تلا والشهداء ومن كل مركز تم اختيار قرية تمثله، حيث تم اختيار قرية ميت أبو الكوم لتمثل المستوى التنموى المنخفض وتتبع مركز تلا وقرية زاوية الناعورة وهى ذات المستوى التنموى المرتفع وتتبع مركز الشهداء وفقاً لقيم دليل التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية المحلية لمحافظة المنوفية، 2018)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من واقع البيانات الخاصة بعدد الأسر الريفية بالقريتين (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- محافظة المنوفية، 2018) ، بلغ قوامها 400 مبحوثة من ربات الأسر الريفية – بواقع 200 مبحوثة من كل قرية.

ثانياً: جمع وتحليل بيانات الدراسة

استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان. وجمعت بيانات هذه الدراسة ميدانيا خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر 2018م. وأستخدمت عدة مقاييس وأساليب إحصائية في تحليل البيانات شملت المتوسط الحسابى، والانحراف المعيارى، والمدى، والتوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، لوصف متغيرات الدراسة، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف على طبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات البحثية التي تتضمنها الدراسة، ومعامل الانحدار المتعدد للتعرف على العلاقات الإنحدارية بين متغيرات الدراسة , هذا فضلا عن استخدام الدرجات المعيارية والتائية (Z-Scores)،(T-Scores) ومعامل ألفا كرونباخ وقد تم الاستعانة بالبرامج الاحصائية المعدة لذلك باستخدام الحاسب الآلى والمعروفة بأسم SPSS النسخة (22) وذلك لتحليل بيانات الدراسة وعرض نتائجها.

ثالثاً: المفاهيم الإجرائية وقياس المتغيرات البحثية

[أ] المتغيرات المستقلة :

1- سن المبحوثة : تم قياسه كرقم مطلق يعبر عن عدد السنوات التى عاشتها المبحوثة منذ ميلادها وحتى تاريخ جمع البيانات لأقرب سنة ميلادية , وقد تبين أن غالبية المبحوثات (51%) في الفئة العمرية (18 – أقل من 35 سنة)

2- مستوى تعليم المبحوثة : ويقصد بها المستوى التعليمى التى أتمته المبحوثة بنجاح خلال مراحل التعليم المختلفة، وتم قياسه كمتغير رتبى مكون من ثمانى فئات هى : (أمى، يقرأ ويكتب، ابتدائى،

إعدادى، ثانوى، فوق المتوسط، جامعى، فوق جامعى)، وقد أعطيت الدرجات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8)على الترتيب، وأظهرت البيانات أن غالبية المبحوثات (55.8%) مستوى تعليمهن فوق متوسط .

3- الحالة الزواجية للمبحوثة : تم قياس هذا المتغير بمقياس إسمي "Nominal Variable"، وذلك بمنح المبحوثة درجة تتناسب مع حالتها الزواجية كما يلي : متزوجة(1)، مطلقة(2)، أرملة(3)، وأشارت البيانات إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثات (93,5%) كن متزوجات.

4- حالة المسكن : ويقصد بها في هذه الدراسة مدى تقليدية أو حداثة مسكن المبحوثة، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثة عن حالة مسكنها من حيث عدة بنود، وقد تم معالجة هذه البنود بإعطاء درجات قيمية تعبر عن حالة المسكن، وذلك من خلال البنود التي تعكس حالة المسكن كما يلى:

(1) ملكية المنزل : إيجار=(1)، مشاركة=(2)، ملك=(3) .

(2) مساحة المسكن : ويقصد به المساحة الكلية بالمتر المربع، أقل من (100 متر) أو (100- 200 متر) أو (200 متر فأكثر)، وأعطيت الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

(3) عدد الأدوار : ويقصد به ما إذا كان المسكن مكون من دور واحد أو دورين أو أكثر من دورين، وأعطيت الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

(4) عدد الحجرات : ويقصد به ما إذا كان المسكن مكون من حجرة وصالة أو حجرتين وصالة أو أكثر من حجرتين وصالة، وأعطيت الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

(5) مادة بناء المنزل : طوب لبنى=(1)، طوب أبيض=(2)،طوب أحمر=(3).

(6) سقف المنزل : معرش=(1)، عروق خشب وألواح=(2)، خرسانة مسلحة=(3).

(7) طلاء الجدران : ويقصد به ما إذا كان طلاء الجدران على المحارة، أو جير أو بلاستيك، أو زيت، وأعطيت الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

(8) مكان الطهى : ويقصد به ما إذا كان مكان الطهى أى مكان في المنزل، أو في مطبخ مستقل، وأعطيت الدرجات (1، 2) على الترتيب.

(9) حظيرة الماشية : ويقصد به ما إذا كانت حظيرة الماشية داخل المنزل، أو خارجه، أو لا توجد، وأعطيت الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

(10) عرض الشارع : ويقصد به ما إذا كان عرض الشارع أقل من 3 متر، أو من 3- 5 متر، أو أكثر من 5 متر، وأعطيت الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

وقد جمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في هذه البنود للحصول على الدرجة الكلية ثم استخدمت كمؤشر يعكس حالة مسكن المبحوثة. وقد اتضح أن الغالبية العظمي من المبحوثات (84,25%) منهن لديهن مستوى متوسط من حالة المسكن.

5- حيازة الأجهزة المنزلية : ويقصد بها اجمالى عدد الأجهزة المنزلية الضرورية والترفيهية لدى المبحوثة، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثة عما إذا كانت حائزة لأى من هذه الأجهزة المنزلية وعدد كل نوع في حالة وجوده، كما تم تقسيم هذه الأجهزة إلى ثلاث مجموعات حسب قيمتها النقدية من الأقل قيمة إلى الأعلى قيمة، وأعطيت الدرجات من 1 إلى 3 على الترتيب، وذلك على النحو التالى : المجموعة الأولى: تشمل (المكواة، المروحة، الدفاية، جهاز تسجيل، راديو، خلاط، أجهزة دش) وقد أعطيت الدرجة (1) وهى الأقل قيمة.المجموعة الثانية: وتشمل (سخان المياه، التليفزيون، المحمول، ماكينة خياطة، مكنسة كهربائية، تليفزيون ملون، بوتاجاز، فرن غاز)، وقد أعطيت الدرجة (2) وهى قيمة متوسطة. المجموعة الثالثة: وتشمل (كمبيوتر،

غسالة، ثلاجة، تكييف، ميكروويف، فيديو) وقد أعطيت الدرجة (3) وهى الأعلى قيمة، وقد جمعت نواتج هذه العملية لكل الأجهزة الموجودة بالمنزل على الدرجة الكلية لتعبرعن مستوى حيازة الأجهزة المنزلية , وقد اتضح أن الغالبية العظمي من المبحوثات (61%) منهن مستوى حيازتهم للأجهزة المنزلية متوسط.

6- الحيازة الزراعية للأسرة : يقصد به إجمالى الحيازه الزراعية لأسرة المبحوثة في صورة ملك، أوإيجار، أومشاركة، وأعطيت لكل أسرة درجة تبعاً لعدد القراريط التي بحوزتها , وقد تبين من البيانات أن الغالبية العظمي من المبحوثات(64,5%) منهن لايوجد لدى أسرهن أراضي زراعية.

7- حيازة الآلات الزراعية : ويقصد بها مدى ملكية أسرة المبحوثة لبعض الآلات الزراعية، وتم قياس هذا المتغير بإعطاء ثلاث درجات في حالة امتلاكها لجرار زراعى، ودرجتين في حالة امتلاكها للآلات الزراعية التالية: (ماكينة دراس – ماكينة رى)، وأعطاء درجة واحدة في حالة امتلاكها للآلات الزراعية التالية: (عزاقة، محراث، ماتور رش)، وقد تم تجميع هذه الدرجات لتعبر عن درجة حيازة الآلات الزراعية لكل مبحوثة , وقد أتضح من البيانات أن الغالبية العظمي من المبحوثات (91,7%) منهن لا يوجد لدى أسرهن آلات زراعية.

8- الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة : ويقصد بها مدى ملكية أسرة المبحوثة للحيوانات المزرعية ملك أو مشاركة، حيث أعطيت (جاموس كبير أو بقر كبير [1,25] وحدة، وعجول جاموس أو عجول بقر [0,6] وحدة، وحمير [0,36] وحدة، وأغنام أو ماعز [0,09] وحدة، لا يوجد [صفر])، وقد أتضح من البيانات أن الغالبية العظمي من المبحوثات (74%) لا يوجد لدي أسرهن حيازة حيوانية.

9- الدخل الشهرى لأسرة المبحوثة : ويقصد به اجمالى الإيرادات النقدية لأسرة المبحوثة مقدراً شهريا بالجنية المصرى، وذلك وقت جمع البيانات،وتشير البيانات إلى أن الغالبية القصوي(92%) من المبحوثات تنتمين إلي أسر دخلها الشهرى متوسط.

10- مستوى الطموح : ويقصد به التطلع لغايات حياتية يؤدى تحقيقها إلى تحسين حياة الفرد وأسرته مستقبلا، وقيس بسؤال المبحوثة عن رأيها في سبعة عشر عبارة اتجاهية تسع عبارات منها إيجابية وهي : (1) الواحد لوجاتله فرصه يحسن بيها مستواه التعليمي في أي سن ميسبهاش،(2) لو معايا فلوس كتير أستثمرها في مشروع جديد او أي حاجة مفيدة، (3) أحب أن أسال عن الجديد في أي حاجة دايماً واجربها، (4) أحب أن أعلم أولادى الصبيان والبنات تعليم عالي، (5) لو الأولاد عجبتهم حاجة جديدة في أعلانات التليفزيون اشتريها على طول، (6) اي فكرة جديدة بقتنع بيها وبنفذها على طول، (7) عندي رغبة في أن أكون متميزة عن غيرى، (8) عندي مشروع أفكر في تطويره بشكل يعطي لي ربح أكبر، (9) عندي رغبة في عمل شئ يزيد من دخلي ودخل أسرتي. وثمانى عبارات سلبية وهي : (1) لو فيه فرصة عمل كويسه فيها مسؤوليات كثيرة أرفضها، (2) افضل أن أثبت علي موقفي ومتغيرش، (3) لو فشلت في أي حاجة المفروض مكررهاش تانى، (4) كفاية البنت تقرأ وتكتب لأن مسيرها لبيت زوجها ، (5) أؤمن بالمثل اللي بيقول من فات قديمه تاه، (6) لو جاءتني فرصة لرفع مستوي تعليمي لا استغلها، (7) المفروض أن الواحدة تعيش يوم بيوم ومفيش داعي نفكر في بكرة، (8) الواحد لازم يبص على أده وما يبصش للعالي لحسن يقع. وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الإجابات التالية : (موافق، سيان، غير موافق)، وأعطيت الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، و(1، 2، 3) على الترتيب في حالة العبارات السلبية , وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدامت

كمؤشر يعكس درجة طموحها وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس616. , وتبين أن نسبة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى طموح منخفض قد بلغت 2,25% فقط ، في حين أن غالبية المبحوثات (66,25%) لديهن مستوى طموح مرتفع.

11- الرضا عن الخدمات المقدمة في القرية والاستفادة منها : ويقصد بها مدى انتفاع المبحوثات من بعض الخدمات المجتمعية المتوافرة بمجتمعها المحلى، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال استطلاع رأى المبحوثات فيما يتعلق بدرجة التواجد ودرجة الرضا ودرجة الاستفادة من الخدمات الموجودة بالقرية وهى (مركز تنظيم الأسرة، وفصول محو الأمية، المدارس، خدمات بنك القرية، جمعية تنمية المجتمع، الوحدة الصحية، الوحدة البيطرية، شبكة الكهرباء، المواصلات بالقرية)، وذلك عن طريق الاختيار ما بين استجاباتين بالنسبة للتواجد وهى (موجودة، غير موجودة) وقد أعطيت هذه الاستجابات القيم (2، 1) على الترتيب، والاختيار ما بين ثلاثة استجابات بالنسبة لدرجة الرضا (راضية، راضية إلى حد ما، غير راضية)، كما أعطيت هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) على الترتيب وعن طريق الاختيار ما بين ثلاثة استجابات بالنسبة لدرجة الاستفادة وهى (كبيرة، متوسطة، ضعيفة)، وقد أعطيت هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم جمع الدرجات المعبرة عن استجابات المبحوثات الخاصة بالخدمات العشرة لتعبر عن درجة الرضا ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية لكل مبحوثة، وقد تبين من البيانات أن (69%) من المبحوثات مستوى الرضا واستفادتهن متوسطة.

12- إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع : ويقصد به أن تصبح المرأة أكثر وعياً وثقة بالنفس، ويمكنها ذلك من خلال اتخاذ القرارات التي تسهم في توجيه أحداث هامة في حياتها , وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن رأيها في ثماني عبارات إتجاهية، منها أربع عبارات إيجابية وهي : (1) المرأة يمكن أن تقوم بإعمال قيادية وسياسية مثل عضوية مجلس الشعب، (2) المرأة لها قدرات عقلية واحتمالية كبيرة، (3) المرأة تستطيع تحمل المسئولية كاملة بدون مساعدة أي حد، (4) تستطيع المرأة أن تكون عمدة أو شيخ بلد، وأربع عبارات سلبية وهي : (1) المرأة ضعيفة ولا تستطيع مواجهة المصاعب، (2)الستات ناقصات عقل ودين، (3) المرأة لا يجب أن تختار شريك حياتها فهذا الأمر متروك للرجل في الأسرة، (4) المرأة شخصية لا يعتمد عليها وحدها ولابد من وجود رجل بجانبها. وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الاجابات التالية : (موافق، سيان، غيرموافق)، حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) على الترتيب وذلك في حالة العبارات الإيجابية، (1، 2، 3) على الترتيب في حالة العبارات السلبية، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس درجة إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس 662.، وتبين أن 2,0% من المبحوثات مستوى إدراكهن لمكانتهن في المجتمع منخفضة، في حين أن الغالبية القصوي من المبحوثات (96,75%) مستوى إدراكهن لمكانتهن في المجتمع متوسط.

13- القيادية: يشير إلى درجة إدراك المبحوثة لقدرتها على التأثير فى الآخرين ومدهم بالمعلومات والنصائح أو الاستشارات التى يحتاجها الآخرين منها, وتم قياس هذا المتغير من خلال توجيه ثمانى عبارات، منها ست عبارات إيجابية وهي : (1) تمتلكين روح المخاطرة والمجازفة، (2) تشعري أن من حولك يهابك ويعمل لك حساب، (3) لك القدرة على أخذ قرارات هامة بدون اللجوء لأحد، (4) تستجيب الناس لك عندما تدعيهم للمساهمة في مشاريع خاصة بخدمة القرية، (5) تعملين على

الصلح والتوفيق بين المتخاصمين، (6) لكي دور في حل أي مشكلة في القرية، وعبارتين سلبية وهما: (1) الناس لا تكون مبسوطة لما تدخلى في حل مشاكلهم , (2) تعتقدين أن من الافضل عدم التفكير بمشاكل الغير، وكانت استجابات المبحوثة عن كل عبارة : (غالباً، أحياناً، نادراً, لا) حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم (4، 3، 2 ,1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية (1، 3،2, 4) على الترتيب في حالة العبارات السلبية، تم جمع هذه الدرجات لتعبر عن درجة القيادية لكل مبحوثة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس 717. ، وقد اتضح من البيانات أن الغالبية العظمي(76%) من المبحوثات مستوى القيادية لديهن متوسطة.

14- الإنفتاح الجغرافى للمبحوثة : وهو يشير للحراك المكانى والذى يعكس مدى انفتاح المبحوثة على العالم الخارجي، وقد تم قياسه بسؤال المبحوثة عن معدل ترددها على كل من : (القرى المجاورة لقريتها، عاصمة المركز، عاصمة المحافظة، محافظات أخرى)، وأعطيت الاستجابات (كثيرا = 4، أحيانا = 3، نادراً = 2، لا = 1)، واستخدم مجموع الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة كمؤشر يعكس درجة حراكها وانفتاحها الجغرافى, وأظهرت البيانات أن الغالبية (56%) من المبحوثات مستوى انفتاحهن الجغرافي متوسط.

15- الانفتاح الثقافى : ويعبر عن مدي تعرض المبحوثة لوسائل الإعلام المختلفة (المسموعة والمرئية والمكتوبة) والتي تستقى منها المبحوثة معلوماتها، وقد قيس هذا المتغير بدرجة مشاهدة التليفزيون، ومشاهدة البرامج الريفية، ومشاهدة برامج المرأة، والاستماع للراديو، والإستماع للبرامج الريفية في الراديو، والإستماع لبرامج المرأة في الراديو، وقراءة الجرائد اليومية، والإستماع إلى أحد يقرأ لك الجرائد، وحضور الندوات الثقافية، وحضور الندوات السياسية، وحضور الندوات الدينية، وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع درجة تعرضها لكل وسيلة إعلامية كالتالي : (كثيراً=4، أحياناً=3، نادراً=2، لا=1)، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس درجة انفتاحها الثقافى, وأظهرت البيانات أن الغالبية العظمي (71,5%) من المبحوثات مستوى انفتاحهن الثقافى منخفض.

16- استخدام الإنترنت : يقصد به درجة تعرض المبحوثة لإستخدام الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى، وقد قيس هذا المتغير بدرجة استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى وهى : استخدام الإنترنت، الفيس بوك، اليوتيوب، تويتر، انستجرام، فايبر، الواتساب، الاسكايب، وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع درجة تعرضها لكل وسيلة كالتالي : (كثيراً=4، أحياناً=3، نادراً=2، لا=1)، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس درجة استخدمها للإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى , وأظهرت البيانات انخفاض مستوي استخدام الغالبية العظمي (64%) من المبحوثات للانترنت ومواقع التواصل الاجتماعى.

17- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية : ويقصد بها مدى إسهام ومشاركة المبحوثة للآخرين من أهل القرية في الأنشطة الاجتماعية والمناسبات المختلفة التي تتم في القرية، وقد تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن مدى قيامها بالأنشطة التالية : المشاركة في الأفراح والمناسبات السعيدة لأهل القرية عموما، تقديم واجب العزاء لأهالى القرية عموما، تبادل الأدوات المنزلية مع الجيران من نساء القرية. التدخل في حل النزاعات بين الأقارب والجيران في القرية، تبادل الزيارات مع الأهل والأصدقاء والجيران من أهل القرية، زيارة المرضى من أهل القرية، المشاركة في مشروعات الجهود الذاتية بالقرية، مقابلة المسئولين لمحاولة حل المشكلات بالقرية، المشاركة في برامج محو

الأمية، العمل على تكوين علاقات طيبة مع أهل قريتك، وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع درجة تعرضها لكل نشاط كالتالي : (كثيراً=4، أحياناً=3، نادراً=2، لا=1)، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس درجة مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية غير الرسمية, وقد أظهرت البيانات أن مستوى المشاركة الاجتماعية غير الرسمية للغالبية (54,5%) من المبحوثات كان متوسط .

18- المهارات والقدرات : ويقصد به قدرة المرأة على القيام بالأنشطة الإقتصادية المدرة للدخل ولقياس هذا المتغير يتم سؤال المبحوثة عن المستوى المهارى لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية التالية: (الحياكة والتفصيل، والتريكو، والتطريز، والكروشيه، ومكرميات، وطهى، وحفظ أغذية، ومخبوزات، تربية دواجن، تربية ماعز وأغنام، تصنيع ألبان، إدارة مشروعات صغيرة، وتسويق), وقد تم قياسه من خلال استطلاع رأى المبحوثات فيما يتعلق (بدرجة الإجادة، وحضور دورات تدريبية)، وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع كفائتها في القيام بكل نشاط كالتالى : (أجيدها=3، أجيدها إلى حد ما=2، لا أجيدها=1)، أما بالنسبة لحضور دورات تدريبية فقد أعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع درجة الحضور كالتالى:(نعم=2، لا=1)، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس المستوى المهارى لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الإقتصادية، وتشير البيانات الي أن غالبية المبحوثات (60,75%) مستوى المهارات والقدرات لديهن متوسط.

19- الشعور بالعدالة الاجتماعية: ويقصد به مدى شعور المبحوثة بوجود عدالة اجتماعية في مجتمعها سواء من حيث تقديم الخدمة للناس بدون تمييز أو وجود الخدمات أو توزيع الثروة أو المساواة بين الجنسين في العمل وتولى المناصب إلى غير ذلك، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثة عن رأيها في وجود العدالة الاجتماعية بصورها المختلفة في مجتمعها من عدمه، وذلك من خلال توجيه تسع عبارات إتجاهية , منها ثلاثة عبارات إيجابية وهى: (1) المصالح في البلد بتخلص بدون واسطة، (2) الخير بيروح لكل الناس، (3) إهتمام المسئولين بكل أهل القرية، وستة عبارات سلبية وهى: (1) أرى أن الواسطة والمحسوبية هى الأساس في قضاء المصالح، (2) هناك تمييز لأصحاب النفوذ في قضاء مصالحهم، (3) الخدمات في الريف ضعيفة بالمقارنة بالحضر، (4) فيه ناس عايشة وناس مش لاقية تأكل، (5) الفقير مبيعرفش يأخذ حقه، (6) شايفة أن فيه تفضيل لبعض الجهات للرجال في العمل، وكانت استجابات المبحوثات عن كل عبارة: (موافق، سيان، غير موافق)، وأعطيت هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) على الترتيب فى حالة العبارات الإيجابية، (1، 2، 3) على الترتيب في حالة العبارات السلبية، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في التسع عبارات واستخدمت كمؤشر يعكس درجة الإحساس بالعدالة الاجتماعية عند المبحوثة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس 963.، وأوضحت البيانات انخفاض مستوى احساس الغالبية القصوي (97,5%) من المبحوثات بالعدالة الاجتماعية.

20- الاعتمادية : ويقصد بها درجة إعتماد المبحوثة على نفسها أو على غيرها في تحقيق أهدافها وقيس من خلال سؤال المبحوثة عن رأيها في أربع عبارات منها ثلاث عبارات سلبية وهي : (1) الحكومة يجب ان تقوم بكل شيء لأنها هي المسئولة عنا، (2) طول ما اهلي موجودين أعتمد عليهم ولا أحمل أى هم، (3) المفروض أن أي مشروع يجب أن تقوم به الدولة وحدها، وعبارة ايجابية هي : ابحث عن العمل بنفسي ولا أعتمد

على اهلي في ذلك، وكانت استجابات المبحوثات عن كل عبارة :(موافق، سيان، غير موافق)، وقد أعطيت هذه الإستجابات القيم (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، (1، 2، 3) على الترتيب في حالة العبارة السلبية، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في الاربع عبارات واستخدمت كمؤشر يعكس درجة الإعتمادية، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس 660.، وتشير البيانات الي أن غالبية المبحوثات (54,25 %) مستوى الاعتمادية لديهن مرتفع.

ثانيا : المتغيرات التابعة

تمكين المرأة الريفية : يمثل المتغير التابع الرئيسي بهذه الدراسة، وهو متغير مركب يتكون من ثلاث متغيرات فرعية تعكس مظاهر تمكين المرأة الريفية في ثلاث مجالات رئيسية هى: التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي ، وفيما يلى كيفية قياس تلك المتغيرات بالإضافة إلى قياس المتغير التابع الرئيسي:

1- المتغير التابع الأول : التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية: وهو الذى يمثل دور المرأة في تولى المناصب القيادية والمراكز المهمة فى المجتمع , ودورها المؤثر فى القرارات التى تخص هذا المجتمع ، كما يمكن تعريف مستوى التمكين الاجتماعى إجرائيا وفقا للمراحل الاجرائية لتقديره بأنه حاصل جمع المحاور الفرعية التالية : الثقة بالنفس واحترام الذات، وتعليم البنات وزواجهن ، المساواة بين الأولاد والبنات، والشعور بالتقدير من قبل الأخرين ، القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية ، والقدرة على التواصل الاجتماعى، تصدى المرأة للعنف , والقدرة على الإدارة والقيادة ، وبذلك يعتبر هذا المتغير مركب من هذه المحاور وقد تم قياسه على النحو التالى : المحور الأول : الثقة بالنفس واحترام الذات ، وقيس بسؤال المبحوثة عن رأيها فى أربع عبارات جميعها ايجابية الاتجاه وهى : (1) امتلك الشعور بالأهمية والثقة في النفس بين افراد أسرتي ، (2) لدي الثقة بكل ما أقوم به من أعمال ، (3) عندي القدرة علي تقييم نفسي بأمانه ، (4) لدي الحرية في تحديد عدد أفراد الأسرة، المحور الثانى : رأيك فى تعليم البنات وزواجهن: وقيس بسؤال المبحوثة عن رأيها فى خمس عبارات منها ثلاث عبارات سلبية الاتجاه وهي: (1) تعليم الفتاه قد يفسد أخلاقها بسبب اهتمامها بمظهرها وزينتها ، (2) الدور الأساسى للمرأة هو تربية الأولاد ورعاية الاسرة فقط ، (3) تعليم البنت يؤثر بطريقة سلبية والأحسن وجود البنت في البيت لتساعد أمها ، وعبارتين إيجابية الاتجاه وهى:(1) تعليم البنت يعود بالنفع على زوجها وأبنائها ، (2) التعليم مهم للبنت لأنه هو السبيل للكسب من خلاله وظيفة مناسبة ، المحور الثالث : المساواة بين الأولاد والبنات , وقيس بسؤال المبحوثة عن رأيها فى أربع عبارات جميعها سلبية الاتجاه وهي : (1) الرجل لابد أن يكون له كلمة مسموعة علي أهل بيته ، (2) خلفة الأولاد أهم من خلفة البنات ، (3) الولد سند لأهله في الكبر ، (4) توزيع الطعام يخصص نصيب للولد أكثر من البنت ، المحور الرابع : الشعور بالتقدير من قبل الأخرين، وقيس بسؤال المبحوثة عن رأيها فى ثلاث عبارات جميعها ايجابية الاتجاه وهى : (1) أشعر بالاحترام من قبل الآخرين عند التعامل معهم ، (2)أشعر بالأهمية بين أفراد أسرتى ، (3) عندي القدرة على تغيير سلوك الآخرين ، المحور الخامس: القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، وقيس من خلال سؤال المبحوثة عن رأيها في أربعة عشر عبارة جميعها ايجابية الاتجاه وهى : (1) تعطى لك فرصة اختيار شريك حياتك ، (2) يتاح لك اختيار مستلزمات الزواج ، (3) يتاح لك المشاركة فى اختيار المسكن المعيشى ، (4) تشاركين الزوج فى تحديد موعد زفافك ، (5) تشاركين الزوج فى تحديد عدد الأطفال ، (6) تتخذين قرار انفصالك عن الزوج إذا لزم الأمر ، (7) تشاركين زوجك فى اختيار التعليم

المناسب لأولادكما ، (8) تحرصين على المشاركة فى وضع حلول لمشكلاتك الأسرية ، (9) تشاركين الزوج فى تعديل سلوك الأبناء ، (10) تشاركين الزوج فى تنظيم مصروف المنزل ، (11) بتقولي لولادك لو غلطوا فى حاجة ده صح وده غلط ، (12) يسمح لك بتغيير بعض من أثاث المنزل إذا لزم الأمر ، (13) لدى الحرية بالذهاب الى الطبيب عند الضرورة ، (14) يتاح لك شراء مستلزمات المنزل من الأسواق التجارية ، المحور السادس : القدرة على التواصل الاجتماعى ، ويقصد به درجة إتاحة الفرصة لحرية الحركة والتنقل للمرأة، وقيس من خلال سؤال المبحوثة عن رايها في ست عبارات جميعها ايجابية وهى: (1) يتاح لكى التواصل مع أقاربك وزياراتهم ، (2) يسمح لك بزيارة جيرانك والتواصل معهم ، (3) يسمح لك بزيارة صديقاتك ، (4) تتواصلين مع أقاربك وأصدقائك عبر النت ، (5) يسمح لك الزوج باتخاذ قرار سفرك خارج المدينة للعمل ، (6) يسمح لك الزوج بإتخاذ قرار سفرك خارج المدينة للدراسة ، المحور السابع : تصدى المرأة للعنف ، وقيس من خلال سؤال المبحوثة عن ست عبارات منها أربع عبارات ايجابية وهى : (1) تمتلكين أساليب علاجية ووقائية لمواجهة العنف ، (2) تشاركين في الندوات الخاصة بالعنف ، (3) تستخدمين حقوقك القانونية للتصدي للعنف ، (4) تدافعين عن نفسك في حالة إحساسك بالعنف الموجه ، وعبارتين سلبية هي:(1) تتعرضين للعنف خارج إطار الأسرة ، (2) تتعرضين للضرب من الزوج أو الأب ، المحور الثامن : القدرة على الإدارة والقيادة، وقيس من خلال سؤال المبحوثة عن ثلاث عبارات جميعها ايجابية وهى : (1) أشعر بإنى قادرة على إدارة بيتي وأسرتى ، (2) لدى القدرة علي تغيير سلوك أهل بيتي ، (3) يأخذون رأي عندما تواجههم مشكلة . وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة من العبارات الواردة بداية من المحور الأول وحتي المحور السادس بأحد الاجابات التالية : (موافقة ، سيان ، غير موافقة) وقد أعطيت الإجابات عن العبارات إيجابية الاتجاه الدرجات التالية (3، 2، 1) على الترتيب , بينما اعطيت الإجابات عن العبارات سلبية الاتجاه الدرجات(1، 2، 3) على الترتيب، أما العبارات الواردة في كل من المحور السابع والمحور الثامن كانت استجابة المبحوثة بأحد الاجابات التالية : (كثيرا ، أحياناً ، نادراً ، لا) ، وقد أعطيت الإجابات القيم (4، 3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية ، و(1، 2، 3، 4) على الترتيب في حالة العبارات السلبية ، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في جميع المحاور واستخدمت كمؤشر يعبر عن التمكين الإجتماعي للمرأة الريفية بعينة الدراسة.

2- المتغير التابع الثاني : التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية: وهو الذى يختص بضمان وصول المرأة على قدر المساواة مع الرجل فى الموارد الإقتصادية كما يعرف التمكين الاقتصادى إجرئياً وفقا للمراحل الإجرائية لتقديره بأنه حاصل جمع المحاور الفرعية التالية : (القدرة على تغيير مستوى المعيشة ورفع المستوى الاقتصادى و رأى المبحوثة بالنسبة لعمل المرأة ، الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات , القدرة على إدارة المشاريع الخاصة واتخاذ القرارت الإنتاجية ، الوعى الاقتصادى ، القدرة على المنافسة في سوق العمل ، الحصول على قروض وتسهيلات مصرفية ، وقد تم قياس هذه المحاور على النحو التالي : المحور الأول : القدرة على تغيير مستوى المعيشة ورفع المستوى الاقتصادي, وقيس من خلال توجيه أربع أسئلة للمبحوثة وهى : (1) هل تفضلين العمل لتحسين دخلك؟، (2) هل لديك شعور بالتسابق مع اهل القرية لتحسين دخلك ومستوى معيشتك؟ ، (3) هل عملك يساعد في زيادة دخل الاسرة ؟ ، (4) هل تساهمين بدخلك الخاص في مصروفات الاسرة والمنزل؟ ، المحور الثاني : الحصول على قروض وتسهيلات مصرفية ، وتم قياسه من خلال توجيه سؤالين للمبحوثة هي : (1)هل تستغلين فرصة القروض والتسهيلات المقدمة

من قبل الدولة ؟ ، (2) هل سبق لك الحصول علي قرض انتاجي أو مصرفي؟ . المحور الثالث : الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات ، وقيس من خلال توجيه ثلاث أسئلة للمبحوثة هي : (1)هل لك ملكية خاصة؟ ، (2) هل تسعين الى توسيع هذه الملكية؟، (3) هل تقومين بزيادة عدد الانشطة لزيادة دخلك؟ ، المحور الرابع : القدرة على إدارة المشاريع الخاصة واتخاذ القرارات الإنتاجية ، وقيس من خلال توجيه أربع أسئلة للمبحوثة هي :(1)هل عندك مشروع خاص بك؟، (2) هل تضعين خطة محددة لإدارة مشاريعك؟، (3) هل أنتي من تقومين بشراء مستلزمات الإنتاج؟، (4) هل أنتي مسئولة عن اتخاذ القرارات الانتاجية؟ ، المحور الخامس: الوعى الاقتصادي ، وتم قياسه من خلال توجيه أربع أسئلة للمبحوثة وهي:(1)هل لديكي معرفة كافية عن أسعار الأراضي في منطقتك؟ ، (2) هل لديكي معرفة عن أسعار الحيوانات (الصغيرة والكبيرة والدواجن) ؟ ، (3)هل لديكي القدرة علي توزيع ميزانية الاسرة بكفاءة؟ ، (4)هل لديكي معرفة بأسعار المنتجات الزراعية والحيوانية؟ ، المحور السادس : القدرة على المنافسة في سوق العمل ، وتم قياسه من خلال توجيه ثلاث أسئلة للمبحوثة هي :(1) هل أنتي من تقومين في تصريف منتجاتك؟، (2) هل تواجهين مشاكل في تصريف المنتجات؟ ، (3) هل لديكي القدرة علي التعامل مع اشكال الاستغلال مثل (دفع أجور قليلة مقابل منتجاتك) ؟ ، المحور السابع : رأي المبحوثة تجاه عمل المرأة ، وقيس باستخدام عشر عبارات اتجاهية منها ثماني عبارات إيجابية الاتجاه نحو عمل المرأة وهى: (1) عمل المرأة بيأمن مستقبلها ويجعلها مستقلة مادياً ، (2) عمل المرأة يمنحها الثقة بذاتها واعتمادها على نفسها ، (3) يتيح العمل للمرأة المساهمة في بناء مجتمعها ، (4) يعطي العمل للمرأة الشعور بالأمان الاقتصادي ، (5) عمل المرأة يساعدها علي المشاركة في اتخاذ القرار، (6) المرأة تقدر تشتغل أي عمل في الدنيا ، (7) عمل المرأة يعطيها قوة في البيت ، (8) يساعد عمل المرأة علي رفع مستواها الاجتماعي ، وعبارتين سلبية الاتجاه نحو عمل المرأة وهما : (1) وجود المرأة في البيت أحسن لها ويعطيها قيمة ، (2) لو الظروف المادية متيسرة فلا داعى لعمل المرأة إطلاقاً. وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع استجابتها عن كل سؤال من الأسئلة الواردة بداية من المحور الأول وحتي المحور السادس كالتالي : نعم=3 ، إلى حد ما=2 ، لا=1 ، أما العبارات الواردة في المحور السابع كانت استجابة المبحوثة بأحد الاجابات التالية : (موافقة ، سيان ، غير موافقة) وقد أعطيت الإجابات عن العبارات إيجابية الاتجاه الدرجات التالية (3، 2، 1) على الترتيب، بينما اعطيت الإجابات عن العبارات سلبية الاتجاه الدرجات(1، 2، 3) على الترتيب ، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في جميع المحاور واستخدمت كمؤشر يعبر عن التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية بعينة الدراسة.

3- المتغير الثالث: التمكين السياسي للمرأة الريفية: وهو الذى يختص بتمثيل المرأة فى المجال السياسى وقيس من خلال توجيه تسعة عشر سؤال للمبحوثة وهي:(1)هل لديكي القدرة علي ابداء الرأي بصراحة والانتقاد؟ ، (2) هل تهتمين بمناقشة الأمور السياسية التي تدور بين الناس؟ ، (3) هل تعتقدين أن المرأة يجب أن تكون لها موقف من الانتخابات؟ (4) هل لديكي اطلاع علي حقوق المرأة القانونية والسياسية؟ ، (5) هل يجب أن تتساوي المرأة مع الرجل للمشاركة في الانتخابات؟ ، (6) هل تقومين بقراءة المواضيع والمقالات السياسية من الصحف اليومية؟ ، (7) هل لديكي رغبة في الانضمام الى المنظمات السياسية الحكومية؟ ، (8) هل لديكي القدرة على اتخاذ القرارات السياسية علي مستوي المجتمع المحلي؟ ، (9) هل لديكي الرغبة في الانضمام الى الاحزاب والنقابات الفلاحية التعاونية؟ ، (10) هل تفضلين أن يزداد اعداد النساء المشاركات في التنظيمات الحكومية وغير الحكومية؟ ، (11) هل

هناك تشجيع من قبل الزوج والاهل للانضمام في عضوية المنظمات؟ ، (12)هل تشاركين في عضوية أي جمعية أهلية في المجتمع؟ ، (13) هل شاركتى في الاستفتاء على تعديل الدستور؟، (14) هل شاركتى فى الانتخابات الرئاسية؟ ، (15) هل شاركتى فى انتخابات مجلس النواب؟ ، (16) هل تحرصين علي متابعة نشرة الاخبار؟، (17) هل تحرصين علي متابعة الندوات السياسية بالتليفزيون أو الراديو؟ ، (18) هل تقومين بمناقشة الأمور السياسية التي تدور بين الناس؟ ، (19)هل تنتقدين الاوضاع غير المنطقية وغير المقبولة؟ ، وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع استجابتها عن كل سؤال من الأسئلة كالتالي : نعم=3 ، إلى حد ما=2 ، لا=1 ، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في واستخدمت كمؤشر يعكس التمكين السياسي للمرأة الريفية بعينة الدراسة.

المتغير التابع الرئيسي : تمكين المرأة الريفية ويعبر عن درجة ممارسة المرأة لحقوقها سواء على مستوى أسرتها أو مجتمعها المحلى أو الدولة التى تعيش داخلها، وتم قياسه بمجموع الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في المتغيرات الثلاث سالفة الذكر والمحاور المكونة لكل منها بعد معايرتها وتحويلها الي درجات تائية T-Scores , ثم استخدمت كمؤشر يعكس تمكين المرأة الريفية بعينة الدراسة ، وبناءعلى ما سبق تراوحت درجات مقياس التمكين للمبحوثات ما بين 95,34 و205,10 درجة ، وبمدى 109,76 درجة ، وبمتوسط حسابى150,00 درجة , وانحراف معيارى17,62 درجة، وقد تم تقدير معامل ثبات هذا المقياس وذلك بطريقة ألفا كرونباخ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.789 وهى قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس المستخدم لقياس تمكين المرأة الريفية.

النتائج ومناقشتها

فيما يلى عرض ومناقشة أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة:

أولاً: مستويات تمكين المرأة الريفية

تشير النتائج الواردة بجدول (1) والمتعلقة بتوزيع المبحوثات وفقا لمستويات تمكينهن الي أن الغالبية القصوي (82,75%) من المبحوثات وقعن ضمن المستوى المتوسط من حيث التمكين الاجتماعي ، كما تبين أن الغالبية العظمي (68,5%) منهن يقعن في فئة التمكين الاقتصادي المتوسط ، في حين اتضح انخفاض مستوي التمكين السياسي لغالبية المبحوثات (51,75%) ، وبصفة عامة أوضحت النتائج أن اكثرية المبحوثات (44,5%) كان مستوي تمكينهن متوسط.

جدول (1) مستويات تمكين المرأة الريفية بعينة الدراسة

مستويات التمكين الاجتماعي	عدد	%	مستويات التمكين الاقتصادي	عدد	%
منخفض من (91 إلى أقل من 114 درجة)	9	2.25	منخفض من (54 إلى أقل من 65 درجة)	38	9.5
متوسط من (114 إلى أقل من 137 درجة)	331	82.75	متوسط من (65 إلى أقل من 76 درجة)	274	68.5
مرتفع من (137 – 161 درجة)	60	15.00	مرتفع من (76 – 86 درجة)	88	22.0
المجموع	400	100	المجموع	400	100
مستويات التمكين السياسي	عدد	%	مستويات تمكين المرأة الريفية	عدد	%
منخفض من (28 إلى أقل من 37 درجة)	207	51.75	منخفض من (95 إلى أقل من 132 درجة)	54	13.5
متوسط من (37 إلى أقل من 46 درجة)	185	46.25	متوسط من (132 إلى أقل من 169 درجة)	178	44.5
مرتفع من (46 – 55 درجة)	8	2.00	مرتفع من (169 – 205 درجة)	168	42.0
المجموع	400	100	المجموع	400	100

ثانياً : وصف طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والتمكين للمبحوثات

تشير البيانات الواردة بجدول (2) إلي وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,01 بين مستوى التمكين للمبحوثات والمتغيرات التالية: (المستوى التعليمى، الرضا عن الخدمات مقدمة في القرية ، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، المهارات والقدرات ، الحيازة الحيوانية للأسرة، الانفتاح الثقافى، الشعور بالعدالة الاجتماعية) وبلغت قيمة معامل الارتباط (0,728، 0,120، 0,122، 0,282 ، 0,128، 0,209، 0,132) على الترتيب، وأيضاً وجود علاقة ارتباطية معنوية سالبة عند مستوى 0,01 بين مستوى التمكين للمبحوثات والمتغيرات التالية: (السن، استخدام الإنترنت, الإنفتاح الجغرافى) وبلغت قيمة معامل الارتباط (-0,0223، -0,391 ، -0,246) على الترتيب، وكذلك وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,05 بين مستوى التمكين للمبحوثات والمتغيرات التالية: (حالة السكن، الحيازة المزرعية للأسرة، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0,380، 0,100 , 0,256) على الترتيب.

جدول (2) قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والتمكين للمبحوثات

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الارتباط البسيط
1- سن المبحوثة	-0,223**
2- المستوى التعليمى للمبحوثة	0,728**
3- حالة السكن	0,380*
4- حيازة الأجهزة المنزلية	0,319
5- الحيازة المزرعية للأسرة	0,100*
6- حيازة الآلات الزراعية	0,022
7- الحيازة الحيوانية للأسرة	0,128 **
8- الدخل الشهرى للأسرة	-0,019
9- مستوى الطموح	-0,036
10-الرضا عن الخدمات المقدمة في القرية	0,120**
11-إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	0,256 *
12- القيادية	0,039
13- الانفتاح الجغرافى	-0,246**
14- الانفتاح الثقافى	0,209**
15- استخدام الإنترنت	-0,391**
16-المشاركةالاجتماعيةغير الرسمية	0,122**
17-المهارات والقدرات	0,282**
18-الإحساس بالعدالة الاجتماعية	0,132 **
19- الاعتمادية	-0,012

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية * مستوى معنوية 0,05 ** مستوى معنوية 0,01

ثالثا: الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلى والتمكين للمبحوثات

أوضحت النتائج الواردة بجدول رقم (3) معنوية النموذج الخاص بتمكين المرأة الريفية حتى الخطوة التاسعة من التحليل، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0,594 وهى معنوية عند مستوى 0,01 وقد بلغت قيمة (F)المحسوبة 23,590 وهى معنوية عند مستوى 0,01، وهذا يعنى أن هناك (تسعة) متغيرات مستقلة تساهم في تفسير التباين الحادث في مستوى التمكين للمرأة الريفية وهذه المتغيرات هى (الانفتاح الثقافى، السن، المشاركة الإجتماعية، المهارات والقدرات، استخدام الإنترنت، الرضا عن الخدمات بالقرية والاستفادة منها ، الشعور بالعدالة الإجتماعية، الحيازة الحيوانية للأسرة ، المستوى التعليمى)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد لهذه المتغيرات 0,352، وهذا يعنى أن هذه المتغيرات التسعة يعزى إليها تفسير 35,2% من التباين الحادث في مستوى التمكين للمرأة الريفية منها: 12,8% تعزى إلى الانفتاح الثقافى، 6,4% تعزى إلى السن، 4,5% تعزى إلى المشاركة الإجتماعية غير الرسمية ، 3,8% تعزى إلى المهارات والقدرات، 3,5% تعزى إلى الإستخدام الإنترنت، 1,8% تعزى إلى الرضا عن الخدمات بالقرية والاستفادة منها0,8% تعزى إلى الشعور بالعدالة الإجتماعية ، 0,9% تعزى إلى الحيازة الحيوانية للأسرة، 0,7% تعزى إلى المستوى التعليمى ، وإن النسبة الباقية التي تبلغ 64,8% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.

جدول (3): نتائج التحليل الإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد لتحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة على مستوى التمكين للمبحوثات

خطوات التحليل	المتغيرات المستقلة الداخلة في التحليل	معامل الإرتباط المتعدد	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	% التباين المفسر في المتغير التابع	قيمة F لإختيار معنوية الانحدار
1	الانفتاح الثقافى	0,357	0,128	0,125	12,8	58,229
2	السن	0,438	0,192	0,188	6,4	47,236
3	المشاركة الإجتماعية	0,487	0,237	0,232	4,5	41,090
4	المهارات والقدرات	0,524	0,275	0,267	3,8	37,417
5	استخدام الإنترنت	0,556	0,310	0,301	3,5	35,325
6	الرضا عن الخدمات بالقرية والاستفادة منها	0,573	0,328	0,318	1,8	31,968
7	الشعوربالعدالة الإجتماعية	0,580	0,336	0,324	0,8	28,341
8	الحيازة الحيوانية للأسرة	0,588	0,345	0,332	0,9	25,774
9	المستوى التعليمى	0,594	0,352	0,338	0,7	23,590

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية * مستوى معنوية 0,05 ** مستوى معنوية 0,01

رابعاً: معوقات تمكين المرأة الريفية

تشير النتائج الواردة بجدول رقم (4) إلى إن أهم المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة الريفية بعينة الدراسة والتي تم ترتيبها تنازليا هي:(عدم تعاون الزوج، قلة التقدير للجهود المبذولة في العمل، عدم القدرة على تغيير سلوك الآخرين، عدم وجود دور في تعليم الأبناء، عدم التقدير من قبل الأخرين لمكانتى بينهم، تحكم أفراد الأسرة وأهل الزوج وأهلى في تصرفاتى ، عدم وجود القدرة على مواجهة أي استغلال يقع على من قبل الأخرين، عدم القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، عدم موافقة الزوج على عملى، عدم توفر الحرية الكافية لزيارة الأهل والأصدقاء، عدم القدرة على إدارة البيت والأسرة، الشعور بعدم الثقة بالنفس، وقد بلغت قيم النسب المئوية لهذه المعوقات (45%، 42,50%، 40%، 37,50%، 33,50%، 32,50%، 23,70%، 22,75%، 22,50%، 22,25%، 22%، 12,50%) على الترتيب. وكذلك أوضحت النتائج أن أهم المعوقات الاقتصادية لتمكين المرأة الريفية بعينة الدراسة والتي تم ترتيبها تنازليا أيضاً هي :(لا أملك دخل خاص بى، صعوبة الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية، ليس لدى مشروع خاص، انعدام القدرة على التعامل مع أشكال الاستغلال في البيع والشراء، انعدام القدرة على المنافسة في سوق العمل، قلة الوعى بأسعار الأراضى والحيوانات والدواجن، عدم القدرة على اتخاذ القرارات الإنتاجية، عدم القدرة على إدارة المشاريع الخاصة)، وقد بلغت قيم النسب المئوية لهذه المعوقات (45%، 43,75%، 30,25%، 30%، 29,25%، 22,50%، 19%، 12,50%) على الترتيب. كما تبين من النتائج أن أهم المعوقات السياسية لتمكين المرأة الريفية بعينة الدراسة والتي تم ترتيبها تنازليا هي:(عدم الإلمام بحقوق المرأة القانونية، عدم سماح الزوج للزوجة بالانضمام إلى الأحزاب السياسية والحكومية، عدم السماح لها بالانضمام إلى النقابات والمنظمات غير الحكومية، عدم القدرة على التحليل والنقد للمواضيع السياسية، عدم القدرة على متابعة المواضع السياسية، قلة قراءة الصحف والجرائد، قلة اهتمام وسائل الإعلام بقضايا المرأة، عدم القدرة على ابداء رأيى بصراحة فيما يجرى من أمور، عدم المعرفة بأهمية المشاركة في الانتخابات، عدم القدرة على المشاركة في الانتخابات)، وقد بلغت قيم النسب المئوية لهذه المعوقات (45%، 43,75%، 41,75%، 33,5%، 31,25%، 30%، 24,25%، 18,75%، 18,5% , 11,25%) على الترتيب.

جدول (4) التوزيع العددى والنسبى لمعوقات تمكين المرأة الريفية

معوقات تمكين المرأة الريفية	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		لا توجد	
أولا : المعوقات الاجتماعية	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الشعور بعدم الثقة بالنفس	50	12.50	150	37.50	180	45.00	20	5.00
تحكم افرادالأسرة (أهل الزوج وأهلى) فى تصرفاتى	130	32.50	70	17.50	120	30.00	80	20.00
عدم وجود دور في تعليم الأبناء	150	37.50	50	12.50	120	30.00	80	20.00
عدم التقدير من قبل الأخرين لمكانتى بينهم	132	33.50	88	22.00	120	30.00	60	15.00
عدم القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية	91	22.75	119	29.75	170	42.50	20	5.00
عدم توفر الحرية الكافية لزيارة الأهل والأصدقاء	89	22.25	121	30.25	170	42.50	20	5.00
عدم وجود القدرةعلى مواجهة أى استغلال يقع على من قبل الأخرين	95	23.70	120	30.00	160	40.00	25	6.25

تابع جدول (4): التوزيع العددى والنسبى لمعوقات تمكين المرأة الريفية

معوقات تمكين المرأة الريفية	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		لا توجد	
عدم القدرة على إدارة البيت والأسرة	88	22.00	142	35.50	150	37.50	20	5.00
عدم القدرة على تغيير سلوك الأخرين	160	40.00	120	30.00	80	20.00	40	10.00
عدم موافقة الزوج على عملى	90	22.50	160	40.00	135	33.75	15	3.75
قلة التقدير للجهود المبذولة في العمل	170	42.50	120	30.00	95	23.75	15	3.75
عدم تعاون الزوج	180	45.00	120	30.00	75	18.75	25	6.25
ثانيا : المعوقات الاقتصادية	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
لا أملك دخل خاص بى	180	45.00	96	24.00	55	13.75	69	17.25
ليس لدى مشروع خاص	121	30.25	144	36.00	76	19.00	59	14.75
عدم القدرة على ادارة المشاريع الخاصة	50	12.50	145	36.25	195	48.75	10	2.5
عدم القدرة على اتخاذ القرارات الانتاجية	76	19.00	175	43.75	115	28.75	34	8.5
قلة الوعى بأسعار الأراضى وحيوانات والدواجن	90	22.50	140	35.00	160	40.0	10	2.5
انعدام القدرة على المنافسة في سوق العمل	117	29.25	156	39.00	96	24.0	31	7.75
انعدام القدرة على التعامل مع اشكال الاستغلال في البيع والشراء	120	30.00	185	46.25	80	20.0	15	3.75
صعوبة الحصول على قروض والتسهيلات المصرفية	175	43.75	120	30.00	90	22.5	15	3.75
ثالثا : المعوقات السياسية	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عدم القدرة على ابداء رأيى بصراحة فيما يجرى من أمور	75	18.75	185	46.25	130	32.5	10	2.5
عدم الإلمام بحقوق المرأة القانونية	180	45.0	135	33.75	30	7.5	55	13.75
عدم معرفتى بأهمية المشاركة في الانتخابات	74	18.5	125	31.25	186	46.5	15	3.75
عدم قدرتى على متابعة للمواضيع السياسية	125	31.25	156	39.0	74	18.5	45	11.25
قلة قراءة الصحف والجرائد	120	30.0	55	13.75	30	7.5	195	48.75
لا يسمح لى زوجى بالانضمام إلى الاحزاب السياسية والحكومية	175	43.75	97	24.25	29	7.25	99	24.75
لا يسمح لى بالانضمام إلى الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية	167	41.75	150	37.5	48	12.0	35	8.75
عدم قدرتى على المشاركة في الانتخابات	45	11.25	124	31.0	189	47.25	42	10.50
عدم قدرتى على التحليل والنقد للمواضيع السياسية	134	33.5	145	36.25	96	24.0	25	6.25
قلة اهتمام وسائل الاعلام بقضايا المرأة	97	24.25	135	33.75	140	35.0	28	7.50

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية

خامساً: الحلول المقترحة لمواجهة معوقات تمكين المرأة الريفية

أوضحت النتائج الواردة بجدول رقم (5) أن أهم الحلول المقترحة لمواجهة معوقات تمكين المرأة والتي تم ترتيبها تنازليا هي: (إقامة المشروعات التي تساهم فى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمرأة، اصدار القرارات التي تساهم في زيادة مشاركة المرأة في العملية التنموية، تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء، توفير القروض والتسهيلات المصرفية، تفعيل القوانين الخاصة بمحو أمية المرأة الريفية، الحد من أشكال العنف ضد المرأة)، وقد بلغت قيم النسب المئوية لهذه المقترحات (98,75%، 96,25%، 95%، 93,75%، 92,5%، 92,25%) على الترتيب.

مناقشة عامة للنتائج

تشير نتائج الدراسة إلى أن اكثرية المبحوثات (44,5%) كان مستوي تمكينهن متوسط ، وقد يرجع ذلك الى شعور المرأة الريفية بثقتها بنفسها بما تقوم به من عمل داخل المنزل أو خارجه وأن لديها القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية سواء كانت تتعلق بتعليم أولادها وعدم التمييز بين الذكر والأنثى بجميع النواحى الصحية والتعليمية والرعاية، والقرارات الإنتاجية والإقتصادية التى تتعلق بحرية الحركة والتحكم بما تحصل عليه من أجر أو دخل، إضافة إلى قدرتها على التخطيط للمستقبل ومشاركتها فى التنظيمات الرسمية وغير الرسمية والتى سوف تساهم فى رفع مستوى معارفها ومهاراتها المتعلقة بعملها وبحقوقها القانونية، كل هذه الأمور تولد لديها القدرة على إبداء الرأى وحرية التعبير وزيادة مكانتها داخل الأسرة وتحقق المبحوثة مساواتها مع الرجل وبالتالى تحقق مستوى تمكين عالى فى جميع النواحى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، كما تشير النتائج إلى أن أهم المتغيرات التي لها تأثير علي تمكين المبحوثات متغير الإنفتاح الثقافى، ويمكن تفسير ذلك بأنه عندما تكون المبحوثة أكثر قدرة على معرفة الموضوعات والأحداث التى تدور فى الحياة العامة، من خلال وسائل عديدة مثل، التلفاز، والراديو، والجرائد، والندوات والإجتماعات، فان ذلك يساهم فى زيادة قدرتها على التحليل والنقد للموضوعات والأحداث السياسية والإجتماعية والإقتصادية، والقدرة على إبداء رأيها بصراحة دون خوف، ومتغير السن أيضاً كان له تأثير على مستوى التمكين للمرأة الريفية بعينة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك، انه كلما زاد سن المبحوثة كلما أصبحت أكثر قدرة على إدارة أمورها، وشئون أسرتها، كما يؤدي الي زيادة وعيها الإقتصادى، وقدرتها على الإعتماد على نفسها، وكلما زاد وعيها السياسى وأصبحت أكثر قدرة على تطوير عملها، وتحسين مستوى دخلها ومستوى معيشة أسرتها، وقد عزز ذلك متغير المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، فمشاركة المبحوثة بحضورها الإجتماعات والندوات والمؤتمرات سوف يساهم فى رفع مستوى تمكينها ، كما اشارت النتائج الي أهمية متغير توافر المهارات والقدرات لدي الريفيات، حيث تبين تأثيره فى تمكين المبحوثات، فامتلاك المرأة مهارات متعددة سواء كانت حرفية كالحياكة والتطريز، أو زراعية كحفظ الأغذية وتربية الماعز والأغنام وتصنيع الألبان والجبن ، إضافة الى قيامها بعملية تسويق منتجاتها، سوف يرفع من قدرتها على المنافسة فى سوق العمل، ومن ثم مساهمتها فى رفع مستوى تمكينها ، ومن المتغيرات التى كان لها تأثير على تمكين المبحوثات متغير استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى، فزيادة استخدامها يزيد من قدرتها على معرفة الأفكار والمبتكرات الجديدة، والتعبيرعن ارائها فيما يخص تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة، كل هذه الأمور تؤدي الي إرتفاع مستوى تمكينها، كما اتضح أهمية متغيري رضا المبحوثات عن الخدمات المقدمة بالقرية ودرجة الإستفادة منها، والشعور بالعدالة الإجتماعية في التأثير على تمكين المبحوثات، فشعورهن بالرضا والعدالة الاجتماعية يزيد من رغبتها فى المشاركة بالنواحى السياسية والاجتماعية والإقتصادية في المجتمع المحلي، مما يزيد من فرص تمكينهن، وأخيراً متغير المستوى التعليمى الذي كان له دور فى إحداث تأثير ايجابي فى تمكين المبحوثات، حيث ارتفاع مستوي تعليم المبحوثة يزيد من قدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية، وزيادة ثقتها بنفسها، وقد يساهم فى تحسين مستوى دخلها ومن ثم مستوى معيشة أسرتها، مما يساهم فى رفع مستوى تمكينها الإجتماعى والإقتصادى والسياسى، وبالتالي ارتفاع مستوى تمكينها بصفة عامة.

جدول رقم (5) التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لأهم الحلول المقترحة لمواجهة معوقات تمكين المرأة الريفية

المقترحات	موافق		لا أعرف		غير موافق	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تفعيل القوانين الخاصة بمحو أمية المرأة الريفية	370	92.5	20	5.0	10	2.5
إصدار القرارات التي تساهم في زيادة مشاركة المرأة في العملية التنموية	385	96.25	10	2.5	5	1.25
إقامة المشروعات التي تساهم في رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمرأة	395	98.75	3	0.75	2	0.5
توفير القروض والتسهيلات المصرفية	375	93.75	5	1.25	20	5.0
تعزيز الحقوق الانسانية للنساء	380	95.0	15	3.75	5	1.25
الحد من أشكال العنف ضد المرأة	397	92.25	3	0.75	1	0.25

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي تفيد المهتمين بقضايا وشئون المرأة الريفية فيما بعد ، ويمكن ذكرها في النقاط التالية :

(1) أوضحت نتائج الدراسة أهمية المهارات والقدرات اللازمة لقيام المبحوثات بالأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل ، باعتبارة من اهم المتغيرات المؤثرة في تمكين المبحوثات، لذا توصى الدراسة الحالية بما يلي:

(أ) بضرورة العمل على رفع مستوى مهارة الريفيات في تنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال قيام الدولة بإنشاء مراكز خاصة لتدريب المرأة الريفية على المهارات البيئية والحرفية، على أن تكون هذه المراكز تابعة للوحدات المحلية بالقرية ، وبحيث تقوم هذه المراكز بتدريبهن على المشروعات والأنشطة الاقتصادية المنتجة والمدرة للدخل ومن أمثلة هذه المشروعات : (بطاريات الأرانب، تسمين العجول، وتربية الماعز، والضأن، والماشية، وتربية الطيور الداجنة، وإنتاج البيض، وتصنيع منتجات الألبان، وتعبئة الخضرات والفاكهة)، علاوة على بعض الحرف والأنشطة اليدوية مثل : (أعمال الخياطة والتطريز والتريكو)، إلى غير ذلك من الحرف والأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل،(ب) قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بالتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة للريفيات مع ضرورة الاهتمام بتدريبهن على أساليب إدارة وإقامة المشروعات، وطرق تسويق المنتجات,(ج) قيام الهيئات والمنظمات المختلفة المسئولة على تقسيم القروض مثل (الصندوق الاجتماعى للتنمية، وبنك ناصر الاجتماعى، وبنك التنمية والائتمان الزراعى) بضرورة استخدام طرق جديدة لإقراض الريفيات بأقل سعر فائدة ممكن، وبإجراءات مبسطة، ونظم ميسرة لسداد الأقساط .

(2) في ضوء ما بينته نتائج الدراسة من أن غالبية المبحوثات مستوي تعليمهن متوسط ، وفى ضوء ما أوضحته النتائج كذلك من وجود تاثير معنوي موجب لمتغير المستوى التعليمى للمبحوثة في درجة تمكينها ، لذا توصي الدراسة الحالية بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحو الأمية للمرأة الريفية ، وذلك من خلال اهتمام جمعيات تنمية المجتمع المحلي، والجمعيات الأهلية المهتمة بشئون وقضايا المرأة الريفية ، بالتوسع في فتح فصول محو الأمية للريفيات وحثهن وتشجيعهن علي الالتحاق بتلك

الفصول والانتظام بالدراسة بها، على أن يتم التنسيق في هذا الشأن مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك مع بعض رجال الأعمال بمنطقة الدراسة لتوفير التمويل اللازم لإنشاء هذه الفصول .

(3) استناداً إلى ما أوضحته نتائج الدراسة من انخفاض مستوى الانفتاح الثقافى لدى الغالبية العظمي من المبحوثات وفى ضوء ما أوضحته النتائج كذلك من التاثير الإيجابي الموجب لهذا المتغير على درجة تمكينهن، لذا توصى الدراسة بأهمية العمل على رفع مستوى الانفتاح الثقافى لهن وذلك من خلال قيام المراكز التدريبية وفصول محو الأمية المختلفة أثناء تقديم برامجها وخدماتها التدريبية والتعليمية بتخصيص جزء من وقت التدريب لمناقشة القضايا العامة الواردة بالصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية المحلية، لاسيما تلك القضايا ذات الصلة بأدوار ومكانة المرأة الريفية، علاوة على تخصيص أحد أيام البرامج التدريبية لتنظيم رحلة تدريبية لأحد المناطق الحضرية، لما لهذه الرحلات من اسهام كبير في رفع مستوى الانفتاح الثقافي للريفيات.

(4) استناداً إلى ما أوضحته نتائج الدراسة من انخفاض مستوى استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى لدى الغالبية العظمي من المبحوثات ، لذا توصى الدراسة بأهمية العمل على رفع مستوى استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى لدى الريفيات، من خلال توصيل خدمة الانترنت إلى هذه المناطق وتحسين هذه الخدمة، بالإضافة إلي الأستفادة من بعض الفتيات المتعلمات بالقرية لتدريب الريفيات علي كيفية أستخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعى.

(5) في ضوء ما أوضحته نتائج الدراسة من أن مستوى رضا غالبية المبحوثات عن الخدمات المقدمة في القرية والاستفادة منها متوسط ، وكذلك التاثير الإيجابي لهذا المتغير على درجة تمكينهن ، لذا توصى الدراسة بضرورة العمل على تحسين مستوى استفادة المرأة الريفية من الخدمات المجتمعية المتوافرة في نطاق مجتمعها، وذلك من خلال تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة للريفيات، سواء كانت هذه الخدمات اقتصادية أو تعليمية أو تدريبية أو صحية إلى غير ذلك من أنواع الخدمات التي تحتاجها الريفيات بمنطقة الدراسة مما يزيد من درجة تمكينهن.

(6) بناء على ما أوضحته نتائج الدراسة من أن غالبية المبحوثات مستوى المشاركة الإجتماعية غير الرسمية لديهن متوسط ، وكذلك التأثير الإيجابي لهذا المتغير على مستوى تمكين المبحوثات لذا توصى الدراسة بأهمية العمل على رفع مستوى المشاركة الإجتماعية غير الرسمية للريفيات.

(7) تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الامبيريقية حول موضوع تمكين المرأة ، وأنماطه المختلفة ، والوصول إلي حلول ومقترحات مبتكرة وجديدة تساهم في القضاء علي معوقات تمكين المرأة وتزيد من فرص تمكينها داخل المجتمع.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-إبراهيم، محمد سليمان، وأحمد دراز (٢٠٠٩): دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجي الشرقية، المؤتمرالتاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي، القاهرة.

2-أبوالنصر، مدحت (٢٠٠٩): فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

3-أحمد، غريب محمد سيد (1985): علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

4-أحمد، وفاء زيتون (2001): دراسات فى الفقر والتنمية، مكتبة الصفوه للنشروالتوزيع، الفيوم.

5- الأسود , مريم أحمد (2008): علاقة التعليم بتمكين المرأة من المشاركة فى التنمية المجتمعية بليبيا، رسالة ماجستير – كلية التربية – تخصص أصول التربية – جامعة الأسكندرية.

6- إنكر، الرازى محمد (1996): معجم مصطلحات العلوم الإدارية، دار الفكر، بيروت.

7- بلول, صابر (2009): التمكين السياسى للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (25) – العدد الثانى، جامعة دمشق.

8- بن يزة ، يوسف (2010): التمكين السياسى للمرأة وأثره فى تحقيق التنمية الإنسانية فى العالم العربى، دراسة فى ضوء تقارير التنمية الإنسانية 2003-2008، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتنه، الجزائر.

9- بنى هانم , مريم أحمد محمد (2015): دور وزارة التخطيط والتعاون الدولى فى التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة : دراسة ميدانية فى مناطق جيوب الفقر فى الأردن، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك.

10- التل , وليد حماد (2000): المرأة العربية والمشاركة السياسية , عمان، دار سندباد للنشر.

11- ثابت، نشوى توفيق (٢٠٠٤): تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية : دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

12- حسن، الشيخ عمر (2010):التمكين السياسى للمرأة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

13- حسين ، الحسين حامد محمد (2013): التربية المدنية وتمكين المرأة الريفية فى المجتمع المصرى، مجلة الثقافة والتنمية ، العدد (68) ، مايو ، مصر.

14- حسين، إيمان محسن إبراهيم (2018): عن تقويم البرامج الجماعية للجمعيات النسائية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة .

15- حلمي، اجلال اسماعيل (٢٠٠٣): "اعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ؟، دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

16- حوالة، سهير محمد، وسمير عبدالحميد القطب (2007): تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية، جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية، العدد (65)، الجزء (2)، المنصورة.

17- الحوامدة، نجلاء مخلد مسلم (2009): المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة، دراسة إجتماعية ميدانية فى محافظة المفرق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عمان.

18- الخرشة، أشرف عواد ابراهيم (٢٠١٠): "التمكين السياسي للمرأة الأردنية : دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

19- الخلف، عبدالله (2000): التمكين لتحقيق الجودة: تجربة معهد الإدارة العامة، اللقاء السنوي السادس لإدارة الجودة الشاملة، أصدار الشركة السعودية للكهرباء بالاشتراك مع الغرف التجارية للمنطقة الشرقية، الدمام.

20- خليفة، إبراهيم، ومحمد سليمان (2005):" الموروثات الثقافية المناهضة وأثرهاعلى تمكين المرأة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.

21- خوري، عصام (2006): تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية: الواقع والآفاق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا.

22- دايـة، كوكـب، وهيـام بشـور (2006): مفهـوم ومعوقات تمكين المرأة صحياً، دراسة مقدمة لصالح الهيئة السورية لشؤون الأسرة، كانون الأول.

23- درويـش، رمضـان محمـد (2004): واقـع المـرأة المصرية ودورها التشاركي فـي عمليـة التنمية، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة.

24- دليـل التنميـة البشـرية (2018): بيانـات غيـر منشورة، محافظة المنوفية.

25- زيتـون، محيـا (2000): المـرأة والتنميـة، منـاهج نظريـة وقضـايا علميـة، المركـز القـومى للبحـوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة.

26- سـالم، أمـل مسـعود محمـود (2013): محـددات تمكـين المـرأة المعيلـة بمحافظـة الفيـوم، رسـالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الفيوم.

27- السـكرى، شـيماء أحمـد فصـيح عبـد لـرحمن (2016): تصـور مقتـرح لتمكـين المـرأة الريفيـة المتعلمة في ضوء فلسفة التعلم المستمر، المؤتمر السنوي الرابع عشر : من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة، مركز تعلـيم الكبـار، جامعـة عـين شـمس، مصـر /https://search.mandumah.com/Record

28- سليم، رفيقة (1997): المرأة ومشكلات الحاضر وتحـديات المسـتقبل، دار الأمـين للطبـع والنشـر والتوزيع، القاهرة.

29- سـليمان، شـرين وحيـد (2013):" دور التمكـين الاقتصادى للمرأة فى مواجهة مشكلة الفقر : دراسة ميدانيـة علـى عينـة مـن النسـاء بقريـة الحرانيـة محافظة الجيزة، رسالة ماجستير، كلية الأداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة.

30- سليمان، نرمين سيد (2011): " دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المرأة، دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

31- سـليمان، ناديـة حلـيم، ووفـاء فهـيم مـرقص (2002): النسـاء العـائلات لأسـر فـي العشـوائيات، المـؤتمر السـنوي الثـانى والثلاثـون لقضـايا السـكان، المركز الديموجرافى، القاهرة.

32- السـمالوطى، إقبـال (2007): دور الجمعيـات الأهليـة فـي تمكـين المـرأة، المـؤتمر السـنوى الرابـع لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس بالإشتراك مـع المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، دار الفكـر العربى، القاهرة.

33- السـيد، سـيد جـاب الله (2002): الأوضـاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الأداب، جامعة القاهرة.

34- الشـيخ , إينـاس شـوقى نصـر(2011): المفهـوم الفلسفى لتمكين المرأة، جون ستيورات مل وكاثرين مـا كينـون، نموذجـا دراسـة نقديـة مقارنـة، رسـالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة طنطا.

35- صـالح، أمـاني (٢٠٠٢): "التمكـين السياسـي فـي الـوطن العربـي: الشـروط والمحـددات، دراسـة حالـة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة.

36- صـندوق الأمـم المتحـدة (2007): "دراسـة عـن التمكـين السياسـي للمـرأة البحرينيـة، المشـاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع البحرينـي، دراسـة تحليليـة مقارنـة، مكتبـة المجلـس القومي للمرأة، القاهرة.

37- صندوق الأمم المتحدة الأنمائى للمرأة (2000): تقييم وضـع المـرأة السـورية فـي ضـوء منهـاج عمـل بيجين، المكتب الإقليمى للدول العربية بالتعاون مـع الإتحاد النسائى، دمشق.

38- طايع، إيمان خليل (2012): العلاقة بين تطبيق أليات الشراكة الدولية وتمكين المرأة سياسياً، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

39- عبادة، مديحة أحمد (2011): قضايا المرأة المعاصرة بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشروالتوزيع، القاهرة.

40- عبدالحليم، فاتن صبحى همام (2012): " دراسة اتجاهات الطالبة / المعلمة بكليات رياض الأطفال نحو تمكين المرأة وعلاقته ببعض العوامل الديموجرافية، رسالة دكتوارة، قسم العلوم السياسية ، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة.

41- عبدالحميد، مروة نصرأحمد على (2018): تقويم دور مراكز إعداد القادة للتمكين السياسى للمرأة، دراسة ميدانية على مراكز إعداد القادة بالأسكندرية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع، جامعة الأسكندرية.

42- عبدالسلام، سهام (2005): المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين للنشر، القاهرة.

43- عبدالله، مروة طنطاوى متولى (2016): مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية فى محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

44- عبدالموجود، غادة أحمد (2014): دور التعليم فى التمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة فى صعيد مصر، دراسة حالة لقرية جهينة بصعيد مصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

45- العجمى، نوف نشمى حسن، سبتمبر (2017): تحديات تمكين المرأة الكويتية فى ضوء التغييرات السياسية الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد(3)، المركز القومى للبحوث، غزة.

46- العزاوي، نادية كاظم عنون (2012): تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

47- العزبي، محمد إبراهيم (1999): المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي، دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية.

48- عفيفى، أمل جابر حسن خليل (2009): تقويم أداء الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع، جامعة حلوان.

49- عليمات، اللوزي (٢٠٠٨): "تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل: دراسة حالة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

50- عوض، سها إبراهيم محمد على (2017): عن التمكين الإقتصادى والإجتماعى للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة، قسم إجتماع ريفى، جامعة أسيوط.

51- فرج، حنان مكرم (٢٠٠٧): "تمكين المرأة التى تعول للمشاركة في التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

52- الكندرى، جاسم على حسين (2015): "التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة , رسالة دكتوراة , قسم أصول التربية , كلية الدراسات العليا للتربية , جامعة القاهرة.

53- المجلس القومى للمرأة (2013): المرأة الريفية في مصر – إحتفالية اليوم العالمى للمرأة الريفية، الطبعة الأولى.

54- محمد، نيفين عبدالمنعم، وإيمان محمد محمود عطاالله (2009): تمكين المرأة بمحافظة القليوبية، دراسة ميدانية مطبقة بمركزى طوخ وبنها، الجمعية المصرية للتنمية البشرية والبيئية (EAHED) بدعم من مبادرة المرأة الواحدة بواشنطن، محافظة القليوبية، القاهرة.

55- محمود، هند محمد المأمون مكى (2014): عن دور الجمعيات الأهلية فى التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية، دراسة مقارنة بمحافظة سوهاج، رسالة دكتوراة، كلية الأداب، قسم الاجتماع، جامعة طنطا.

56- محمود، عالية على إدريس (2011): الموروث الاجتماعى الثقافي وأثره فى تمكين المرأة العاملة فى مؤسسات المجتمع المدن، دراسة اجتماعية، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن.

57- مركز دعم واتخاذ القرار (2018): بيانات غير منشورة، محافظة المنوفية.

58- مصطفى, آيات ماهرمحمد (2018): عن دور صندوق التنمية المحلية فى تمكين المرأة الريفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم إجتماع ريفى، جامعة عين شمس.

59- ملحم، يحيى سليم (٢٠٠٦): "التمكين كمفهوم إدارى معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

60- المهدى، سالى جلال (2008): التمكين السياسى للمرأة، مدخل للتمكين الاجتماعى والاقتصادى ، رسالة دكتوارة ، قسم الاجتماع ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس.

61- موسى، غادة على (2008): حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية، نماذج من مؤسسات رسمية أهلية، ورقة مقدمة إلى ندوة (حقوق الإنسان في الخطاب السياسى والحقوقى المعاصر في الدول العربية)، قطر.

62- النجار، سبيكة (1997): الرؤية الأهلية لإستراتيجية التنمية، ندوة المرأة والتنمية، مركز معلومات المرأة والطفل من 8-9 نوفمبر، المنامة، البحرين.

63- نجم، منى فؤاد (2015): دور المنظمات غير الحكومية في التمكين الاجتماعى والاقتصادي للمرأة في المناطق العشوائية، رسالة ماجستير، كلية الأداب، قسم الاجتماع، جامعة طنطا.

64- ندا، هناء إبراهيم رزق (2011): برامج التنمية البشرية وتمكين المرأة سياسياً، رسالة دكتوارة، قسم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة المنصورة.

65- الهادي، حامد (2003): المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

66- هديوة ، ندى سليم (2006): تمكين المرأة فى الجمهورية العربية السورية، الواقع والأفاق، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28).

67- الوليلى، شيماء محمد تيمور أحمد على (2015): تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

68- Aladuwake Seela (2003): Credit Programs, Poverty Alleviation And Women,s Empowerment ,Acase Study,From Srilanka, West Virginia University,P220,Dissertation Abstracts.

69- Elezaby, Mohamed (1985): Impact of Situational and Orientaional Factors Contribution to Community Field Structure, Ph. D.Dissertation, Aiwa State University, Ames, Aiwa,USA.

70- Escwa (2004): Environmental Studies & Consultations Office - ESCO.

71- Mentosk, Kara (1991): Women's Participation in The Process of-Community, of Guelph. Unit. Adjustment.

Women,s Producer Oranization Evaluating The Economic Eempowerment approach, Carleton University, Canda, Dissertation Abstracts.

78- Turner, Jonathan (1982). The Structure of Sociological Theory, Third Edition,. The Dorsey Press, Homewood, Illinoise.

79- Vanessa, Griffin (1987). Women Development and Empowerment: A Pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur.

80- Varghese. T. (2011). Woman Empowerment in Aman study based on woman.

81- Wakoko Florence (2003). Micro Finance and Women's Empowerment In Uganda, ASocioeeonomic Approach, The Ohio State University, Dissertion Abstracts.

82- Williams Jill Renee (2004): When Paradigms Collide, Feminism, Demography, and Women's Empowerment in Rural Bangladesh, University of Colorado at Boulder, Dissertation abstracts.

72- Molhotra *et al* (2006): Measuring Women 's Emporment AS aVariable in International Development, paper Prepared for The World Bank work Shop on Poverty an Gender New Perspectivs, Final Version.

73- Mona M. Kaidbey (2003): Empowerment of Women In United States of America Acritical Analysismm, American Journal Of Public Administration.

74- Paulsmoncialuise (2002). Power Within Women's Empowerment Through Participation in Development Proiects, University of Calgary , Volume :41-05, Canada. publishers Association), Malaysia, Vol. 29.

75- Samman, H., & Emma. (2016). Women economic empowerment navigating enablers and constraints-development progress. overseas development insitute.

76- Sohal Ramanieet (2003). Poverty and Women, s Empowerment Exploring the gender povertynexus, in south Asia, University of Gueiph, Canada, Dissertation Abstracts.

77- Stewart Eileen Louise (2003). Limited Empowerment in Asouth India

DETERMINANTS OF EMPOWERING RURAL WOMEN IN MENOUFIA GOVERNORATE

F. A. Salama, Kh. A. A. Keneber, Azeza M. T. Hamouda and Hala S. Amar
Department of Agricultural Extension and Rural Sociology, Collage of Agriculture, Menoufia University

ABSTRACT: ***This research aimed at describing the level of empowerment of rural women in the study area, identifying the relationship of empowerment with the studied independent variables, identifying the degree of the relative contribution of the independent variables studied in the interpretation of the incident variation to empowering rural women researchers, and finally identifying the most important obstacles that stand in the way of empowering rural women in rural governorates Menoufia and the most important proposals to address these obstacles to achieve the objectives of the study, a random research sample of 400 female researchers was chosen from the heads of families, and data was collected from two villages in the villages of Menoufia Governorate, namely the village of Mit Abu El-Koum, which is affiliated with the Tala Center, and Zawyat Al-Naoura village, which is affiliated to the Martyrs' Center, by 200 respondents from each village. The questionnaire was used in a personal interview. To collect data. He used several statistical methods to analyze the study data to achieve its goals and test its hypotheses, including descriptive statistics methods and simple correlation coefficient, step-wise gradient multiple regression analysis, as well as the use of the standard grades Z-Scores (), Scores) (T- and the Alpha Cronbach coefficient.. The study reached several results, the most important of which are: that the level of empowerment of the female respondents ranges between the middle and high category, as about 44.5% of them fall into the category of medium empowerment, while about 42% of the female respondents show that their level of empowerment is high, as was also shown from the results of the analysis Multiple gradient gradient regression and the presence of nine independent variables that contribute to the explanation of the accident variation in the level of empowerment of rural women, and these variables have been able to explain about 35% of the variation occurring in the empowerment level of rural women.***

Key words: ***Social Empowerment, Economic Empowerment, Political Empowerment, Rural Women .***

السادة المحكمين

أ.د/ مصطفى كامل السيد كلية الزراعة – جامعة الأسكندرية

أ.د/ فرحات عبدالسيد محمد كلية الزراعة – جامعة المنوفية